الـرِّسَالَةُ الـفَـتْحِـيَّـــةُ
فِي
بَيَــانِ الضَّـــادِ القَـطْعِيَّـــةِ
للشَّيْخِ
دَاوُدِ بنِ مُحَمَّدٍ القَارِصِيِّ الحَنَفِي (ت ١١٦٩هـ)

Al-Resalih Al-Fathiah in the statement of Al-Dhaad Al-Qatiyah for the Sheikh Dawood bin Muhammad Al-Qarisi al-Hanafi (d. 1169 AH) Investigation and Study

تحقيق ودراسة

أ.م.د. مهند مجيد برع العبيدي

Muhannad Majeed Baraa Al-Obeidi

جامعة تكريت/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

ملخص البحث

يمثل نطق حرف الضاد في عصرنا مشكلة حقيقية لدى الكثير من الناطقين بالعربية، وهذا الأمر شغل بال علماء العربية والتجويد قديماً وحديثاً، فألَّفوا فيه الكتب والمؤلفات الكثيرة، ومن هذه المؤلفات رسالة صغيرة اسمها: (الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية)، للشيخ داود بن محمد القارصي الحنفي (ت ١١٦٩هـ)، إذ أنكر فيها على معاصره المرعشي أداء الضاد كالظاء، وهو ما يسمَّى بالضاد الظائية، فردَّ عليه دعوته، وأبطلها بالأدلة.

وهذا البحث هو دراسة وتحقيق لنص هذه الرسالة، وبيان ما تضمنته من معلومات مهمة في قضية نطق الضاد عند علماء العربية والتجويد، وهي أول رسالة تؤلف في الرد على المرعشي في دعواه هذه. وقد جاء البحث على قسمين، هما: قسم الدراسة، وقسم التحقيق. ففي قسم الدراسة: ترجم الباحث للمؤلف وحياته ومؤلفاته، وعرَّف بالرسالة ومصادرها وقيمتها العلمية، وفي قسم التحقيق: حقَّق الباحث نصَّ الرسالة على وفق قواعد تحقيق النصوص وتوثيقها.

Abstract

The pronunciation of the letter “Daad” in our era represents a real problem for many Arabic speakers, and this matter occupied the minds of Arabic scholars and intonation, ancient and modern, so they wrote many books. One of these works is a small thesis called: (Al-Risalah al-Fathiyya fi Bayan al-Dhaad al-Qite’), by Sheikh Daoud bin Muhammad Al-Qarisi al-Hanafi (d. 1169 AH), in which he denied his contemporaries the performance of al-Dhaad as al-Da’a, which is called al-Dhaad al-Da’iah, and he answered his call, and invalidated it with evidence.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ قضية الضاد من القضايا التي شغلت تفكير علماء العربية والتجويد قديماً وحديثاً، بسبب انحراف ألسنة المعاصرين عن أدائها على الوجه الصحيح، فصار أهل العربية يعيشون بسبب ذلك ازدواجية كبيرة تتمثل في الاختلاف بين وصف الضاد في التراث العلمي العربي المتمثل بما كتبه علماء العربية والتجويد، من وصف للضاد ومخرجها وصفاتها، وبين ما يرونه في الواقع من أداء نطقي مختلف عن ذلك الوصف.

وقد كثرت مؤلفات العلماء قديماً وحديثاً في قضية الضاد، وتنوعت ما بين منظوم ومنثور، ومختصَر ومطوَّل، وكان لكل مصنف من هؤلاء المصنفين هدف يبتغي تحقيقه، وفكرة يريد إيصالها، من أجل خدمة كتاب الله تعالى، وسنة نبيه، صلى الله عليه وآله وسلم، وهذه اللغة الشريفة المباركة.

وكان أن ظهرت عند بعض علماء التجويد والعربية المتأخرين فكرة مفادها: تقريب نطق الضاد من مخرج الظاء، والنطق بها قريبة من هذا الحرف، على الرغم من عدم المطابقة بين الضاد والظاء، ولكنها دعوة من قبيل: إن بعض الشر أهون، وحاول أصحاب هذا الاتجاه، بزعمهم، المحافظة على حرف الضاد من ضياعه بإبداله طاءً أو تاءً أو دالاً، وساعين في رفع الحرج عن عوام المسلمين الذين يعجزون عن إخراج حرف الضاد من مخرجه الصحيح، وإعطائه مستحقه من الصفات اللازمة له، في قراءة سورة الفاتحة في الصلاة.

ومن أولئك العلماء الذين تبنوا الدعوة إلى الضاد الظائية محمد بن أبي بكر المرعشي (ت ١١٥٠هـ)، الملقَّب بـ (ساجقلي زاده)، وكان، رحمه الله، من كبار العلماء الموسوعيين، وله اشتغال

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

في العلوم والمعارف المتعددة في عصره، فدعم فكرته هذه في رسالته: (كيفية أداء الضاد)، وكتابه: (جهد المقل)، وشرحه: (بيان جهد المقل)، راغباً في رفع الحرج عن المسلمين في هذه الدعوة.

لكن هذه الدعوة قوبلت بالرفض القاطع، وجوبهت بالمقاومة الصارمة، لأنها دعوة إلى تغيير حرف من حروف القرآن الكريم المتواترة، وحرفه عن الوجه الصحيح لأدائه، وإذا كانت المشقة تجلب التيسير للعاجزين، فإنها لن تجلبها للقادرين على التعلم وضبط أداء هذا الحرف، ففي المحافظة على أدائه محافظة على القرآن الكريم وكلماته وحروفه.

وكان من أوائل المعارضين لهذه الدعوة، عالم معاصر للمرعشي، وقف بحزم ضد فكرة الضاد الضعيفة، كما سمَّاها سيبويه والقدامى، أو الضاد الظائية كما سمَّاها المتأخرون، وتبنى مبدأ المحافظة على الضاد القديمة، والتي سمَّاها بالضاد المتواترة القطعية، ذلكم هو الشيخ داود بن محمد القارصي الحنفي (ت **١١٦٩**هـ)، في رسالته التي سمَّاها: (الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية)، وهي موضوع التحقيق والدراسة في هذا البحث. وقد اتبعت في دراسة المخطوط وتحقيقه الخطة الآتية:

القسم الأول: الدراسة، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: الشيخ داود القارصي: حياته ومؤلفاته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته وسيرته العلمية.

المطلب الثاني: مؤلفاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بالرسالة، ومنهج تحقيقها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالرسالة.

المطلب الثاني: منهج التحقيق.

الخاتمة: وتضمنت نتائج الدراسة والتحقيق، وتوصيات البحث.

ثم القسم الثاني: وهو النص المحقق (الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية).

وقد وقفت، بعد تحقيق نص الرسالة

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الفتحية، على تعليقات وضعها أحدهم على الرسالة، جاءت بمثابة حاشية عليها، ولم أقف على مؤلف هذه الحاشية، أو كاتب هذه التعليقات، ورأيت أنَّه من المفيد تحقيق هذه الحاشية الصغيرة وإلحاقها بالرسالة الفتحية، وهذا ما كان، بفضل الله تعالى.

ختاماً، أسأل الله تعالى، أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم، وسائر المسلمين، وأن يكون سبباً في الإعانة على سلامة نطق الضاد وأدائه، والله يقول الحقَّ، وهو يهدي السبيل، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأوَّل

الشيخ داود القارصي: حياته ومؤلفاته[1]

(١) ينظر في مصادر ترجمته: المجموع في المشهود والمسموع، للشيخ عبد الرحيم بن إسماعيل، عاكف زاده الأماسي (ت ١٢٣٢هـ) (مخطوط): ورقة ٧٠، والمؤلفون العثمانيون، للشيخ محمد طاهر البروسوي (ت ١٣٤٤هـ): ١/ ٣٠٩، والأعلام، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ): ٢/ ٣٣٤، وهدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ): ١/ ٣٧١، وإيضاح المكنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ): ٣/ ٣، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ): ٣/ ١٧٩، ومعجم التراث الإسلامي في مكتبات العالم، المخطوطات والمطبوعات، لعلي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط: ٢/ ١١١٣، والموسوعة الإسلامية، منشورات وقف الديانة التركي، داود القارصي، جميل آق بينار: ٩/ ٢٩، ومقدمة تحقيق رسائله، خالد محمد عبده: ص٢٣-٣٣، ومقدمة تحقيق كتابه في شرح أصول الحديث للبركوي: ص٣٠، ومقدمة تحقيق شرح كافية ابن الحاجب، له، سلام دوشان بشو أحمد، أطروحة دكتوراه غير منشورة: ص٧-١٦.

المطلب الأول: حياته وسيرته العلمية

أولاً : حياتُهُ:

اسمُهُ ولقبُهُ ونسبتُهُ:

هو داود بن محمَّد بن أَحمد القارصيُّ، الحَنفيُّ، الرُّوميُّ، وقد عرَّف هو عن نفسَه بذلكَ في مُقدِّمة بعضِ مؤلَّفاته، فقال: (العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ الغنيِّ، داود بن محمَّد القارصيُّ الحنفيُّ، عاملهُ الله بلطفهِ الجليِّ والخَفيِّ)[١]. ولم تذكر المصادر تفصيلات أكثر عن نسبه وأسرته وأَسماءِ أَجدادهِ، وأَنسابِهم.

أما القارصيُّ، أو القَرْصِيُّ[٢]: فنسبةً إلى (قَرْص) بسكونِ الرَّاء المُهملة، مدينة شمال شرق تُركيا، معروفة ببرودتِها القارِصة، وقد نسب الشَّيخ داود بن محمد إليها، فإنّه ولد فيها، ونشأَ في ربوعِها[٣]. وينسب إليها جماعة من العُلماء، منهم: الشَّيخ جمال الدين محمد القارصيّ الحنفيّ الرُّومي (ت ١٢٦١هـ)[٤]، والشَّيخ حامد بن عبد لله القارصيّ الحنفيّ الروميّ (ت ١٢٩١هـ)[٥]، والشَّيخ إبراهيم بن علي القارصيّ (ت ١٢٠٠)[٦]، وغيرهم[٧].

والحنفيُّ: نسبةً إلى مذهب الإمامِ الأعظم أَبي حنيفة، النعمان بن ثابت الكوفي (ت ١٥٠هـ) [٨]، وذلك لاتباعه

(١) ينظر: شرح الكافية، له: ص٧٦، وشرح إظهار الأسرار، له: ص٢. وشرح أُصول الحديث، له: ص١١.

(٢) هكذا، بإسقاط الألف، كما ورد في مقدمة الرسالة الفتحية في الضاد القطعية: ورقة ١/ظ.

(٣) ينظر: رسائل الإمام داود بن محمد القارصي: ص٦.

(٤) ترجمته في معجم المؤلفين: ١١/١٣٥.

(٥) ترجمته في معجم المؤلفين: ٣/١٧٩.

(٦) ترجمته في معجم التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ١/٤٧.

(٧) ينظر: هديَّة العارفين، إسماعيل باشا البغدادي: ١/٣٧١، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٣/١٧٩.

(٨) هو الإمام الفقيه المجتهد أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، إمام أهل الرأي، وفقيه العراق، ومؤسس مذهب الحنفية في الفقه، ولد ونشأ في الكوفة، كان قوي الحجة، فصيح اللسان، واضح

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مذهبه في الفُرُوع الفقهيَّة، فقد نسبه هو نفسُه إليه في مقدمةِ بعضِ مؤلفاتِه[1].

والرُّومي: نسبةً إلى ديارِ الرُّوم، فقد كانت بلاد تُركيا معروفةً قديمًا باسم: «بلاد الرُّوم»، ونسب المؤلف لذلك في بعضِ المصادرِ؛ لأنَّه كان من علماء ديارِ الرُّوم[2].

ولادتُهُ:

لمْ تذكر المصادر أي معلوماتٍ عن تاريخِ ولادتِهِ، إلّا أنّه يُمْكِنُنا أَنْ نقول: إنّه وُلِدَ في عامِ: **١٠٩٩** ه/**١٦٨٦** م، انطلاقًا من قولِ الشَّيخ عبد الرَّحيم الأمَاسي[3]، عنه، إذ قال: (تُوفِّي داود القارصيّ في عامِ: **١١٦٩** هـ/**١٧٥٦**م، وله سبعونَ سنة)[4].

أسرته وأَولادُهُ:

أغفلت المصادر الحديث عن أسرة الشيخ القارصي، واكتفت بذكر اثنين من أولاده فقط، ولا ندري أكان له أولاد غير المذكورين أم لا؟ أمّا ولداه المذكوران، فهما: عمر، وعُثمان.

أمَّا عمر بن داود القارصيّ، فقد وردَ ذكره في كتاب: «المؤلِّفون العثمَانيُّون»، وأنّه مدفونٌ بجوارِ والدِهِ[5]، ويبدو أنه لم يكن له اشتغال بالعلم والمطالعة، إذ لم

البرهان، طلبه الخليفة أبو جعفر المنصور للقضاء فأبى تورُّعًا، فحبسه إلى أن مات في حبسه ببغداد سنة **١٥٠** للهجرة، رحمه الله تعالى. ينظر: (تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: **١٥/٤٤٤**، ووفيات الأعيان، لابن خلكان: **٥/٤٠٥**، والأعلام: **٨/٣٦**).

(١) ينظر: الرسالة الفتحية: ورقة ١/ظ.

(٢) ينظر: هديَّة العارفين: **١/٦٥٩**.

(٣) هو عبد الرحيم بن إسماعيل بن مصطفى عاكف بن بايرام المرزيفوني ثم الأماسي، المعروف بعاكف زاده، فقيه حنفي له اشتغال بالتراجم، من أهل أماسية بتركيا، من مصنفاته: المجموع في المشهود والمسموع، في تراجم العلماء، ومهمات الصوفية، وشعلة اليقين، وغيرها. توفي سنة **١٢٣٢** للهجرة. ينظر: (الأعلام: **٣/٣٤٣**، ومعجم المؤلفين: **٥/٢٠٢**).

(٤) المجموع، لعاكف زاده: ورقة ٧٠/و.

(٥) ينظر: شرح رسالة أصول الحديث، الدراسة: ص٣٠.

تذكر له المصادر شيئاً من هذا القبيل كما ذكرت لأخيه عثمان.

وأَمَّا عُثمان بن داود القارصيّ: فقد نزل المدينة المنوَّرة، ونشأَ عند والدِهِ في مصر، ثمَّ أَقامَ في المدينةِ المنوَّرة مُدَّة، وتوفِّي في بَرْكي، موطن استقرار العائلة الأخير، عام: ١١٨٨ه/ ١٧٧٤م. ويبدو أن عثمان بن داود القارصي كان له اشتغال بالعلم والدرس والمطالعة والتأليف، فقد ذكرت المصادر أنَّ من مؤلفاتهِ: «مِفْتاح الفاتحةِ، في التفسير، وتوجد نسخة منه في مكتبة جامعة إسطنبول برقم (١٨٩٢)، تقع في (٢٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤١هـ، وتفسيرُ المُشكلات وكاشفُ الأُغلوطات في شرحِ دلائلِ الخيرات، والإجازة»[١].

وفاتُهُ: توفِّي الشَّيخ القارصيّ-رحمه الله تعالى- في مدينة بركي في أَواخر عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م، وله سبعون سنة، كما ذكره الشَّيخ عاكف زاده الأماسي في «المجمُوع»[٢]. وهو التاريخ الذي عليه أَكثر من ترجم له، وقد وهم صاحب الأعلام فذكر أنَّ وفاته كانت سنة ١١٦٠هـ[٣]، والصواب ما أثبتُّه. ودُفِنَ الشَّيخ القارصيّ بجوارِ شيخه محمَّد البركوي، اتباعًا لوصيَّتِهِ بذلك[٤]، وكانَ قد ختم كتابَهُ «شرحُ إيساغُوجِي الجديد سائلاً الله تعالى أَنْ يكرمَه بالإقامةِ إلى آخرِ حياتِهِ في مدينةِ «بركي» الَّتي وصفها بـ «دارُ العلم والتُّقى»، وأَنْ يحشرَه يوم القيامةِ مع الإمامِ المحقِّق المدقِّق الفاضل الشَّيخ محمَّد البركوي[٥].

ثانياً: سيرتُهُ العِلميَّة:

(١) نشأَتُهُ العِلميَّة:

نشأَ الشيخ داود القارصيّ أَولًا في مدينة (قارص)، مسقط رأسهِ، وأَخَذَ مبادئَ العلومِ من علمائِها، ونهَلَ من

(١) ينظر: هدية العارفين: ١/ ٦٥٩، ومعجم التراث الإسلامي: ٣/ ١٩٣٩.

(٢) المجموع: ورقة ٧٠/و.

(٣) ينظر: الأعلام: ٢/ ٣٣٤.

(٤) إيضاح المكنون، للبغدادي: ١/ ٣.

(٥) ينظر: شرح رسالة أُصول الحديث: ص٢٩.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

علومِ الشَّيخ عبد الله أفندي الأَعْرَج (ت ١٢٠٠ه/١٧٨٩م)، أَحد العلماء والزُّهاد المعروفين في تلك المنطقة حينئذٍ[١]. وقَدْ وصفَهُ الشَّيخ عاكف زاده الأماسي في (المجموع)، بقولِهِ: (كانَ عبد الله أَفندي الأَعْرَج عاملاً بعلمهِ، ذا فضْل وتُقى، وقد اشتغلَ بالتَّدريس في (قارص)، مدَّة طويلة، واستفادَ منه أهلُ المنطقة، وكانَ يأكلُ من عملِ يده، وقد بلغ من العُمر تسعين سنة، وتوفِّي عام: ١٢٠٠هـ، رحمه الله تعالى)[٢].

ثمَّ قَدِمَ داود القارصيُّ إلى إسطنبول، عاصمة الخلافة الإسلامية العثمانية، لمواصلةِ دراستِهِ الشَّرعية، فالتقى بعلمائها، وعرض نفسه للتدريس والاشتغال بالعلم، فَعُرِضَ على لجنة من العلماء لامتحانه واختباره، كما هي العادة وقتئذٍ، ونجحَ في امتحان الرُّؤوس أَمام لجنة كبار المدرِّسين، وكانَ فيهم الشَّيخ محمد أَفندي الآقكرماني (ت ١١٧٦هـ/١٧٦٢م)، بعد أَنْ أَجابَ داود القارصيّ على ما وُجِّهَ إليه من أَسئلةٍ علميةٍ دقيقةٍ، أَوردَها هو في ما بعد في رسالة له سمَّاها بـ (رسالة الامتحان)[٣].

(٢) عقيدته ومذهبه:

كان الشيخ داود القارصي من علماء أهل السنة المدافعين عنها، وهو كغيره من علماء الحنفية المتأخرين، على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)[٤]، رحمه الله، في العقيدة، وكان شديدًا في محاربة البدع والخرافات والأباطيل التي

(١) رسائل الإمام البركوي: ص٢٥.
(٢) المجموع: ورقة ٧٠/و.

(٣) مطبوعة مع رسائل الإمام داود القارصي: ص٨.
(٤) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، من أئمة علماء الكلام، يقال له: إمام الهدى، ويتبعه أغلب الحنفية في مباحث العقيدة، من مؤلفاته: تأويلات أهل السنة، في التفسير، وشرح الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة، وأوهام المعتزلة، وغيره، توفي بسمرقند سنة ٣٣٣ للهجرة. ينظر: (الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي: ٢/١٣٠، والأعلام: ٧/١٩، ومعجم المؤلفين: ١١/٣٠٠).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

يأتي بها الجهَّال من الناس، ويبدو أنَّه كان له مواقف مع متصوفة زمنه، ويظهر هذا جلياً في رسالته «الفتحية في بيان الضاد القطعية» في مناقشته للمرعشي[١]. أما مذهبه الفقهي فهو على مذهب الإمام أبي حنيفة، رحمه الله، كما تقدَّم.

(٣) ثناءُ العُلماءِ عليه:

حَظِيَ الشَّيخ داود القارصيّ بتقديرِ العُلماءِ وثنائِهم، فقَدْ وصفَهُ الشَّيخ عاكف زاده الأماسي بقوله: (العالِمُ العامِلُ بعلمِهِ، الفاضلُ المحقِّقُ، أَحَدُ مَنْ دافعَ عن عقيدةِ أَهلِ السُّنَّةِ بدون مجاملة، ومَنْ رفضَ بِدَع الصُّوفيَّة...)[٢].

ووصفه الشَّيخ سَللّي عُثمان حمْدي أفنْدي، بما معناه: (العالِمُ العاملُ الغيور، صاحب الشَّرف في العلم والتُّقى، والسَّالك في طريقِ التَّقوى ظاهرًا وباطنًا، الشَّيخ داود القارصيّ الحنفيّ، صاحب المؤلَّفات العَديدة)[٣].

ووصفَهُ الشَّيخ محمد طاهر البروسوي (ت **١٤١٣** ه/**١٩٢٦**م) في كتابهِ «المؤلِّفون العثمَّانيُّون» (بالعالم الزَّاهد)[٤].

(٤) رحلاتُهُ: كان الشيخ داود القارصي، رحمه الله، كثير السفر، ورحلاته كانت رحلات علمية وعملية، فمن أبرز رحلاته:

(أ) رحلته إلى مصر: رحل الشَّيخ داود القارصيّ إلى مصرَ، وذلك بعد نجاحِهِ في امتحان الرُّؤوس في إسطنبول[٥]. وكانت هذه الرحلة الأولى له، وقد وقعت عام **١١٥٠**ه/ **١٧٣٧**م، تقريبًا، حيث إنّه ذكر في خاتمة كتابِهِ: (المُوجَز في شرحِ تهذيبِ المنطِق) أَنّه فرغ من تأليفه في مصر عام **١١٥٠**ه/**١٧٣٧** م[٦]، وهو أَوَّل كتابٍ له

(١) الرسالة الفتحية في الضاد القطعية: ورقة ٤/و.
(٢) المجموع: ورقة ٧٠/و.
(٣) شرح رسالة أُصول الحديث: ص٢٩.
(٤) ينظر: المؤلِّفون العثمانيُّون: ١/٣٠٩.
(٥) إيضاح المكنون، للبغداديِّ: ١/٣، وهدية العارفين، للبغدادي: ١/٣٦٣.
(٦) شرح رسالة الإمام البركوي في أصول الحديث: ص٢٣٦.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

صنّفه هُناك.

ويبدو أنَّ الشَّيخ داود القارصي، قد تفرَّع في مصرَ للتَّدريس والتَّأليف، إذ أَتمَّ تصنيف مجموعة من كتبه في مصر، وهي: (عدا كتابه الموجز في تهذيب المنطق)، الذي تقدَّم ذكره:

✓ كتاب: (شرح رسالة الإمام البركوي في أَصولِ الحديث)، أتمَّه في مصرَ، في اليومِ العاشرِ من ربيع الأوَّل عام **١١٥١**ه (الموافق **٢٩** من يونيو عام **١٧٣٨** م). قال في مقدمتِهِ: (لمَّا بدأتُ بـ(البخاريّ) الشَّريف، رأيتُ أنّ المُناسِبَ بدء رسالة في أُصولِ الحديث قبله؛ لأنّه يُحْتَاجُ إليها، ولمْ أجِدْ في رسائلِ الأُصولِ أحَسَنَ من هذهِ، لكونِها أحسنها ترتيبًا وأتمُّها تحريرًا، وأكثرها للأُصول اللازمة جَمعًا)[١].

✓ كتاب: (شرح التَّكملة لتهذيبِ المنْطِق) أتمَّه في مصرَ أيضًا، في غرّة رجب عام **١١٥٢** ه (الموافق **٤** من أكتوبر عام: **١٧٣٩**م)[٢].

✓ كتاب: (شرحُ التَّذْكرة لوظائفِ الباحثين)، وهو شرحه لكتاب: (الآداب الحسينية)، للشَّيخ حسين الأنطاكي (ت **١١٣٠**هـ)، فقد أكمله في مصرَ أيضاً في **١٥** من رجب عام **١١٥٢**هـ، (الموافق **١٩** من أكتوبر عام: **١٧٣٩**م)[٣].

✓ كتاب: (شرح الأَمْثلة المُختلفة في الصَّرف)، وذكرَ في مقدمتِهِ أَنَّهُ كانَ يشتغلُ هُناك كلَّ يومٍ بتدريسِ أربع مواد دراسيَّة[٤].

واستمرت رحلة الشيخ القارصي إلى مصر سنتين تقريبًا، من سنة **١١٥٠**هـ إلى سنة **١١٥٢**هـ، اشتغل فيهما بالتدريس والتأليف، كما تقدَّم.

(ب) رحلته إلى إسطنبول: كانت هي رحلته الأولى من بلدته: قارص،

(١) المجموع: ورقة ٧٠/و.

(٢) شرح رسالة أُصول الحديث: ص٢٤.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٧.

(٤) شرح رسالة أُصول الحديث: ص٢٧.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لكني لم أذكرها أولًا لأن الشيخ قد رجع إلى إسطنبول بعد عودته من مصر سنة **١١٥٢**هـ، ومما يدلَّ على رجوعه إلى عاصمة الدولة العثمانية: أنّ تلميذُه الشَّيخ حسن الإسكِليبي نسخ كتابَهُ: (المُوجَز في شرحِ تهذيبِ المنْطِق) في إسطنبول في أَواخر عام **١١٥٤** هـ/ أواسط **١٧٤١**م[١].

كما ذكر الشَّيخ القارصيّ في ترجمة كتابه: (شرح القصيدة النُّونية)، الَّذي ألَّفَهُ باللغة التُّركية في عام **١١٥٨**هـ/**١٧٤٥**م، أنّه كانَ مُقيمًا وقتئذٍ في إسطنبول[٢].

(ت) رحلته إلى قُبْرُص: رحلَ الشَّيخ داود القارصيّ إلى قُبْرُصْ عام **١١٥٩**هـ/**٦٤١٧**م، واشتغلَ هُناك بالتَّدريس والتَّأليف، إذْ أكملَ «شرحَهُ على كتابِ إيساغوجي في المنْطِق»، للشَّيخ أثير الدِّين الأَبْهريّ (ت **٦٦٣** هـ/**١٢٦٥**م) [٣]. وألَّف في قبرص أيضًا، كتابَه: (إيساغُوجِي الجديد والدُّرّ الفريد)، مُتأثرًا بكتابِ الشَّيخ أثير الدين الأَبْهريّ المذكُور[٤]. ولا يخفى أنَّ قبرص في وقته كانت تابعة للدولة العثمانية.

(ث) رحلته إلى بِرْكِي: رحلَ الشيخ داود القارصي إلى مدينةِ (بِرْكِي)، فاشتغلَ بالتَّدريس لمدَّةِ خمس عشرة سنة في مدرسة «دار الحديث» هُناك، بالقُربِ من الجامعِ الكبيرِ، وهي: المدرسة التي أنشأها الشَّيخ عطاء الله أفندي (ت **٩٧٩**هـ/**١٥٧١**م) المُدَّرس الخاص للسُّلطان سليم الثَّاني[٥]، والَّتي درَّسَ فيها الإمامُ محمَّد البَرْكَوِي مُدَّةً طويلةً، وكانَ الشَّيخ داود القارصيّ

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه
(٤) المصدر نفسه: ص٢٨.
(٥) هو الشيخ عطاء الله بن أحمد البركوي، معلم السلطان سليم الثاني، كان عالمًا جليلاً، وشاعراً فصيحاً، وذا جاه وعز عريضين، توفي في إسطنبول سنة **٩٧٩** للهجرة. ينظر: (سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة: **٢/ ٣٤٠**).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

يُحِبُّ شيخه البَرْكَوِي كثيرًا ويُجِلُّهُ. فتولى الشَّيخ القارصيّ تدريسَ اللغة العربيَّة وآدابها، والتَّفسير، والحديث، والكلام، والمنْطِق، وآداب المُناظرة، وعلم المِيقات، في مدرسة: «دار الحديث»[1].

(ح) رحلته إلى لارِنْدَهْ[2]: في شهرِ رمضانَ المبارك من عام ١١٦٢هـ/١٧٤٩م، رحلَ الشَّيخ القارصيّ إلى مدينة (لارِنْدَهْ)، وألَّف هُناك «شرحَهُ على الرِّسالة في القضيَّةِ وأجزائِها» في علمِ المنْطِق، لأبي سعيد الخَادِمِي (ت ١١٧٦هـ/١٧٦٢م)[3]، من علماء مدينة (لارِنْدَهْ) المشهورين، مُظْهِرًا بذلك محبتَهُ وتقديرَهُ لمؤلِّفها الشَّيخ الخَادِمِي الَّذي تشرَّفَ هُناك بلقائه، حيث أكملَ شرحَهُ على رسالتِهِ هذه خلالِ ثلاثةِ أيَّام من أيَّامِ عيد الفطر المُبارك، عامِ ١١٦٢هـ (الموافق: ١٤-١٦ من أيلول: ١٧٤٩م)[4].

ثمَّ رجعَ الشَّيخ داود القارصيّ إلى بَرْكِي، واشتغل بالتَّدريس والتَّأليف في آخر سبع سنوات من حياته المباركة، وكانَ من تصانيفِهِ الأخيرة «شرح إيساغوجي الجديد»، و«شرح القصيدة النُّونيَّة»، إذ إنّه ذكرَ في نهايةِ كلٍّ منهما: أنَّه فرغ من تأليفه في عام ١١٦٩هـ/ ١٧٥٦م.

(٥) تلاميذُهُ:

- ✓ مصطفى بن قاسم: وكان قَدْ نسخ كتاب شيخه: (شرح آداب الحسينية) في إسطنبول في أَواخر سنة ١١٥٤هـ، الموافق أواسط سنة ١٧٤١م.
- ✓ حسن الإسكليبي: وكان قد نسخَ كتاب شيخه: (الموجِز في شرح تهذيب المنْطِق) في إسطنبول، في أواخر عام ١١٥٤هـ/ أواسط عام ١٧٤١م[5].
- ✓ حسين بن عُثمان الإسكليبي:

(١) الموسوعة الإسلاميَّة: ٤/ ٢٩.
(٢) هي مدينة تاريخية وسط تُركيا.
(٣) ينظر:
(٤) شرح رسالة أصول الحديث:٢٨.
(٥) شرح رسالة البركوي في أُصول الحديث:٣١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وكان قد نسخَ كتاب شيخه القارصي: (شرح رسالة الإمام البركوي في أُصول الحديث) في إسطنبول في: ١١٥٩هـ /١٧٤٦م[١].

✓ الحاج عبد الحيّ: وكان قد نسخَ كتاب شيخه: (الرِّسالة النُّورية والمِشكاة القُدسيَّة) بإملاءِ شيخه المؤلِّف سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٤م[٢].

✓ سُليمان بن يُوسُف: وهو ناسخُ كتاب شيخه: (شرح إظهار الأسرار)، عام ١١٧٥هـ/ ١٧٦١م[٣].

المطلب الثاني
مؤلَّفاتُهُ وآثاره العلمية

ترك الشَّيخ داود القارصيّ مؤلَّفات عديدة في عُلوم مُختلفة، منها: عُلومُ القرآن، والفِقْه، وأُصوله، وأُصول الحديث، والزُّهد والرَّقائق، والكَلام، واللغة العربيَّة وآدابها، والمنْطِق، والجَدَلُ والمُنَاظرة، وعلمُ الفَلَك، وهذه المؤلفات الكثيرة تدل على علمه الغزير، وإحاطته بكثير من العلوم، وحرصه على نفع الناس بعلمه. وهذه قائمة مفصَّلة بذكر مؤلفاته[٤]:

أولاً: في علوم القرآن:

(١) الرسالة النورية والمشكاة القدسية، في تفسير سورة النور.

(٢) مجمع البحرين في تفسير القرآن.

(٣) خلاصة الحواشي على تفسير القاضي البيضاوي.

(٤) تفسير قوله: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[الإنسان/٣٠].

(٥) تعليقات على قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[البقرة/١٠٦].

(١) شرح رسالة أصول الحديث: ٣١.
(٢) شرح رسالة أصول الحديث: ص٣١.
(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ٢/١١١٣-١١١٨، وفيه بيانات كافية عن نسخ هذه المؤلفات وأماكن وجودها.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

(٦) الرسالة الفتحية في الضاد القطعية، وسيأتي التعريف بها في المبحث الثاني.

(٧) تحريرات وتقريرات على البسملةِ والحمدلة والصَّلاة والسَّلام اللفظيَّة.

(٨) شرح الدر اليتيم.

ثانياً: في علم أصول الفقه: له كتاب واحد، هو: شرح المقدمات الأربع.

ثالثاً: في الزهد والرقائق: له كتاب واحد، هو: شرح الطريقة المحمدية، لشيخه محمد البركوي.

رابعاً: في علمِ الكلام: له خمسة كتب، هي:

(١) شرح القصيدة النونية: تاريخ تأليفه سنة **١١٦٩**هـ وقيل تاريخ التأليف **١١٥٨** هـ؛ ويبدو أن هذا الكتاب من أواخر ما ألَّف القارصي، رحمه الله.

(٢) شرح: «آمنت بالله»، المسمَّى: رسالة الإيمان.

(٣) شرح قصيدة بدء الأمالي، وهي منظومة في العقائد.

(٤) رسالة في بيان مسألة الاختيارات الجزئية.

(٥) الإدراكات القلبيَّة.

خامساً: في اللغةِ العربيَّةِ وآدابِها: له عشرة كُتُب، هي:

(١) شرح الأَمثلة المُختلفة في الصَّرف، باللغة العربيَّة، نشرته المكتبة الحنفية بإسطنبول.

(٢) شرح للأَمثلةِ المختلفةِ في الصَّرف، آخر بالتركيَّة.

(٣) شرح البناء.

(٤) شرح العوامل للبركوي.

(٥) شرح إظهار الأسرار للبركوي.

(٦) شرح الكافية، لابنِ الحاجب، وقد حققها سلام دوشان الطائي في أطروحته للدكتوراه، في كلية التربية/ جامعة تكريت، عام **٢٠٢٢**م.

(٧) مُختار مختار الصِّحاح، أو: تلخيص مختار الصحاح، للجوهري.

(٨) شرح الرِّسالة الأندلسيَّة في العَرُوض.

(٩) تلخيص المفتاح، للقزويني، سمَّاه: غاية البيان في تحرير المعاني والبيان، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٢هـ.

(١٠) شرح المقصود في الصرف.

سادساً: في علمِ المنْطِق: له عشرة كُتُب، هي:

(١) الموجِز في شرح تهذيب المنْطِق.

(٢) التَّكملة لتهذيبِ المنْطِق والكلام للتفتازاني.

(٣) شرح التَّكملة لتهذيبِ المنْطِق.

(٤) شرح الشَّمسيَّة في المنْطِق.

(٥) شرح إيساغوجي في المنْطِق.

(٦) إيساغوجي الجديد والدُّر الفريد.

(٧) شرح إيساغوجي الجديد.

(٨) شرح الرِّسالة في القضيَّةِ وأجزائِها، للخادمي.

(٩) حاشية على شرح تهذيب المنطق، للكلنبوي.

(١٠) شرح تلخيص تقرير القوانين، لساجقلي زاده.

سابعاً: في علم الجدل والمُناظرة: له ثلاثة كتب، هما:

(١) تذكرة لوظائف البحاثين.

(٢) شرح التَّذكرة لوظائف البحاثين، والشَّرح هذا يسمى بـ «شرح الآداب الحسينية».

(٣) رسالة في آداب البحث والمناظرة، باللغة التركية.

ثامناً: في علمِ الفَلَك: له كتابان، هما:

(١) شرح الرِّسالة الفتحيَّة في الأعمالِ الجيبيَّة.

(٢) شرح الرِّسالة الفتحيَّة في الأعمالِ بالرّبع المرسوم بالمُقنطرات.

تاسعاً: في علوم الحديث: له كتاب واحد، هو: شرح أُصول الحديث للإمام البركويّ[1]. وقد حقق هذا الشرح الدكتور خليل إبراهيم قوتلاي، ونشرته دار أروقة عام ٢٠١٦م.

(١) ينظر: هدية العارفين: ١/٣٦٣، ومعجم المؤلفين: ٣/١٧٩، والمجموع: ورقة ٧٠/و، ورسائل الإمام داود بن محمد القارصي: ص٣٢-٣٣، ومقدمة تحقيق شرح رسالة أصول الحديث: ص٣٢.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

فهذه قائمة مؤلفات الشيخ داود القارصي، رحمه الله تعالى، وهي، في أغلبها، شروح على متون، وحواشي على شروح، على طريقة العلماء المتأخرين، ولعل السبب في ذلك أنَّ الشيخ داود، رحمه الله، قد وضع هذه المصنفات لأغراض تعليمية، تيسيراً لطلبة العلم، وتسهيلاً عليهم.

وفي هذا الصدد، يقول ناشر رسائل الشيخ داود القارصي، في مقدمة كتابه: (ففي العصر الذي عاش فيه الشيخ داود القارصي، رحمه الله، كان المصنفون يهتمون في الغالب بكتابة شروح وحواش على المصنفات القديمة، بدلاً من تأليف كتب جديدة، وقد تبعهم الشيخ القارصي في ذلك، فكان القسم الكبير من مؤلفاته عبارة عن شروح، وبخاصة الشروح على الكتب المدرسية في عهده، حيث راعى فيها حاجات الطلاب الأعاجم في عهده إلى ذلك، مستدركاً بها النواقص التربوية، ومعالجاً للصعوبات التي تواجه الطلاب في دراستها، حتى تكون كتباً بديلة عن الكتب القديمة الصعبة العويصة الشاقة المنال، وقد شرحها كع ذكر انتقادات عليها بناءة. وكان القسم الكبير من مؤلفات القارصي باللغة العربية، ومنها ما هو باللغة التركية، وإن كانت قليلة، حيث ألَّفها للطلال الأتراك الجدد في دراسة اللغة العربية)[1].

المبحث الثاني
التعريف الرسالة ومنهج تحقيقها
المطلب الأول
التعريف بالرسالة

أولاً: موضوع الرسالة:

شغلت قضية الضاد بال علماء التجويد والعربية في وقت مبكر، فكثرت فيها المصنفات وتنوعت[2]، وكان لجانب

(١) رسائل الإمام داود القارصي: ص٣١-٣٢.

(٢) ينظر في معرفة جهود العلماء في التأليف

الأداء في نطق هذا الحرف حضور واضح، عند علماء التجويد والقراءات، سواء على مستوى الأداء في حلقات الدرس، أم على مستوى التصنيف والتأليف، وكذلك عند علماء العربية من لغويين ونحويين.

ولا تخفى على الدارسين مشكلة الضاد اليوم، فهي في نطق أهل العراق ودول الخليج وبلدان أخرى، تصير ظاءً، وهم يحتاجون من أجل ذلك إلى تمرين طويل لتصحيح النطق بالضاد، والتفريق بين ما يكتب بالضاد وما يكتب بالظاء[١]. وفي نطق أهل مصر: عبارة عن صوت أسناني لثوي انفجاري (شديد) مجهور مفخَّم، ينطق بأن تلتصق مقدمة اللسان باللثة والأسنان العليا، التصاقاً يمنع مرور الهواء الخارج من الرئتين، كما ترتفع اللهاة والجزء الخلفي من سقف الحلق، وهو المسمَّى بالطبق، ليسد التجويف الأنفي، في الوقت الذي تتذبذب فيه الأوتار الصوتية، وترتفع مؤخرة اللسان قليلاً نحو الطبق، ثم تزال هذه السدود فجأة، فيندفع الهواء المحبوس إلى الخارج، فنسمع صوت الضاد. والضاد بهذا الشكل، تُعدُّ المقابل المطبق، أو بعبارة أخرى المقابل المفخم لصوت الدال[٢].

غير أننا إذا نظرنا إلى وصف القدماء للضاد، من النحويين واللغويين وعلماء القراءات والتجويد، عرفنا أن الضاد القديمة تختلف عن الضاد التي ننطقها الآن في أمرين جوهريين:

أولهما: أن الضاد القديمة ليس مخرجها الأسنان واللثة، بل حافة اللسان أو جانبه.

وثانيهما: أنها لم تكن انفجارية (شديدة)، بل كانت صوتاً احتكاكياً

عن الضاد وأدائها: مقدمة الدكتور رمضان عبد التواب لتحقيق كتاب نزهة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، لابن الأنباري: ص٢٢-٣٥، فقد ذكر مجموعة جيدة من المؤلفات مع بيان المطبوع منها والمخطوط.

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري الحمد: ص٣٢١.

(٢) نزهة الفضلاء، مقدمة التحقيق: ص٩.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

(رخواً)[1].

وكان الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، رحمه الله تعالى، قد ذكر الضاد في مخرج الجيم والياء، وهو شَجْرُ الفم[2]، ونصَّ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، رحمه الله تعالى، على أنَّ مخرج الضاد من حافة اللسان، فقال: (ومن بين أول حافة اللسان، وما يليها من الأضراس: مخرج الضاد)[3].

وذكر الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) أنَّ مخرج الضاد من حافة اللسان أيضاً، فقال: (المخرج الثامن: للضاد المعجمة، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين، وقال الخليل: إنها أيضًا شجرية، يعني: من مخرج الثلاثة قبلها)[4]. وقال أيضًا في المقدمة:

.....

الضَّادُ من حافتِه إذ وَليا
لاضراسَ من أيسرَ أو يمناها

.....

والضمير في (حافته) يعود إلى اللسان، وفي (يمناها) إلى الأضراس، وقيل: إلى الحافة.... أي: ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذا قَرُبَ الجانبان، أي: أحدهما[5].

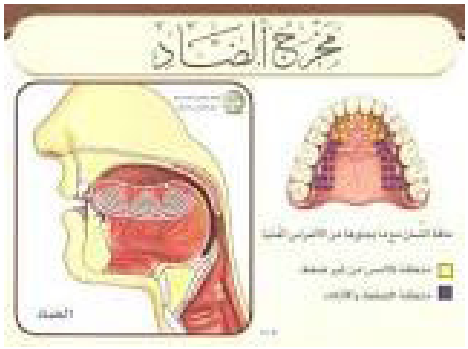

(١) ينظر: نزهة الفضلاء: ص٩.
(٢) ينظر: العين: ١/٥٨.
(٣) الكتاب: ٤/٤٣٣.
(٤) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٠٠.
(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري الحمد: ص٢٥٠-٢٥١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

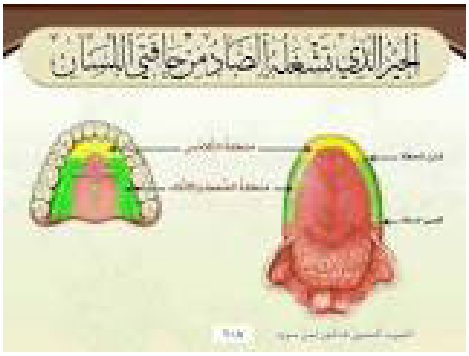

صورتان تبينان مخرج الضاد والحيز الذي تشغله من حافتي اللسان (التجويد المصور، د. أيمن رشدي سويد).

لكن سيبويه لم يحدِّد الجانب الذي تخرج منه الضاد، وفهم ابن الجزري أنَّ كلامه يدل على أنها تخرج من الجانبين، وسيبويه ذكر الضاد الضعيفة بين الحروف غير المستحسنة، وذكر أنها تُتَكَلَّفُ من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، وهو أخفُّ. ويبدو أن وصف سيبويه للضاد الضعيفة قد صار وصفًا للضاد الأصلية، فقد قال المبرد (ت ٢٨٢هـ): (فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر)، ونصَّ سيبويه على أن مخرج الضاد من أول حافة للسان، أي الجهة المحاذية لأقصى اللسان، لكنه وضعها في ترتيب المخارج بعد مخرج الجيم والشين والياء، وجعلها الخليل معهن، ووصفها بأنها شجرية[١].

والخلاصة: أنَّ الضاد صوت صعب في النطق، فهو من أصعب حروف العربية وأشدها على اللسان[٢]، ويبدو أنَّ صعوبته قديمة، فقد اعتاصت على بعض الناس فأخرجها ضعيفة في زمن سيبويه[٣]، لذا أوصى علماء التجويد بالعناية بالضاد، وحذَّروا القارئ من الإخلال بها[٤].

والمؤسف أنَّ هذا الخلل في أداء الضاد لم يقتصر على عوام الناس فقط، بل تعدَّاهم ليشمل بعض قرَّاء القرآن الكريم،

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري: ص٢٥٢-٢٥٣. (بتصرف).
(٢) ينظر: الدقائق المحكمة على شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري: ص٢٦.
(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزرية: ص٢٥٣.
(٤) ينظر: رسالتان في تجويد القرآن، للسعيدي: ص٣٣، والتحديد في الإتقان والتجويد، للداني: ص١٦٢، والفرق بين الضاد والظاء، للداني: ص٢١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

قال الدكتور غانم قدوري الحمد، حفظه الله: (أما نطق قراء القرآن في زماننا: فإن الغالب عليهم نطق الضاد شديدة من مخرج الطاء والدال والتاء، وقد سمَّاها بعض المتأخرين بالضاد الطائية، نسبةً إلى صوت الطاء لمشاركتها له في المخرج، وهي من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، لكن كتب التجويد وتعليم التلاوة لا تزال تحدِّد مخرج الضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، على الوصف القديم لها)[١].

أما صفة الضاد: فهو حرف مستطيل رخو، قال سيبويه: (الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك اتصلت بمخرج الطاء)[٢]. وذكر علماء التجويد أنَّ الحرف المستطيل هو الضاد[٣]. إلا أنَّ صفة الاستطالة في الضاد غير متحققة في نطق أكثر قرَّاء القرآن في زماننا، بسبب ميلهم إلى نطقها شديدة من مخرج الدال والطاء والتاء، ومن ثم لا يمكن تصورها إلا من خلال وصفها في كتب علماء العربية والتجويد[٤].

أما الأصواتيون المعاصرون فيصفون الضاد التي ينطقها مجيدو قراءة القرآن الكريم في زماننا بأنها: صوت لثوي، وربما: أسناني لثوي، شديد، مجهور، مطبق، مستعل[٥].

ومن خلال المقارنة بين مخرج الضاد وصفاتها عند القدامى، ومخرج الضاد وصفاتها عند المحدثين يتبين لنا عدم وجود مطابقة بينهما. فالمخرج عند القدامى كان من حافة اللسان، وصار عند المحدثين من طرف اللسان،

(١) شرح المقدمة الجزرية: ص٢٥٥.
(٢) الكتاب: ٤/٤٥٧.
(٣) ينظر: الرعاية، لمكي: ص١٢٩، والتحديد، للداني: ص١٠٨، والنشر، لابن الجزري: ١/٢٠٥.
(٤) شرح المقدمة الجزرية: ص٣١٩.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس: ص٤٨، وعلم اللغة، لمحمود السعران: ص١٣٠، وأصوات العربية بين التطور والثبات، لحسام سعيد النعيمي: ص٥٠.

والصفات تحولت من الرخاوة عند القدامى إلى الشدَّة عند المحدثين، وهذا ما أفقدها صفة الاستطالة التي هي من لوازم الرخاوة، وحافظت الضاد على وصفها بأنها حرف: مجهور مطبق مستعل. وصارت الضاد الحديثة مرتبطة بأصوات الدال والتاء والطاء، من حيث المخرج وأكثر الصفات، إذ أن جميع هذه الأصوات شديدة (انفجارية)، والدال مجهور، والتاء مهموس، والطاء مهموس مطبق، والضاد مجهور مطبق، وليس بين الدال والضاد من فرق سوى أن الدال منفتح والضاد مطبق، وكذلك الفرق بين التاء والطاء[١]. وبقي أمر مخرج الضاد متروكاً لما يتلقَّاه طلبة القرآن الكريم من شيوخهم على الصيغة التي تلقاها هؤلاء الشيوخ عمَّن أخذوا عنه، متجاوزين البعد التاريخي لمعركة الضاد في التراث اللغوي والإقرائي.

وقد ألقت قضية الضاد والنطق بها ظلالها على الفقهاء أيضاً، فبحثوا قضية جواز الصلاة مع إبدال الضاد ظاءً أو بطلانها، ولعلَّ هذا سبب من الأسباب التي دعت الشيخ عثمان القارصي إلى تأليف رسالته هذه في الردِّ على من أفتى بجواز إخراج الضاد من مخرج الظاء.

قال الإمام الداني (ت ٤٤٤هـ)، رحمه الله تعالى: (وقد قال بعض الفقهاء من أصحابنا[٢]: والصلاةُ غير جائزة خلف من لم يميِّز بين الضاد والظاء)[٣]. وسأعرض هنا بعض نصوص الفقهاء من المذاهب الأربعة في هذه القضية بإيجاز، وذلك بسبب ارتباط هذه القضية بموضوع الرسالة التي نحن بصدد تحقيقها.

أولاً: فقهاء المالكية:

قال في التاج والإكليل: (قَالَ ابْنُ اللَّبَّادِ: مَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَلْحَنُ فِي أُمِّ

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية: ص٣٢٠-٣٢١، (بتصرف).

(٢) يعني: من السادة المالكية.

(٣) الفرق بين الضاد والظاء: ص٢١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الْقُرْآنِ فَلْيُعِدْ، إِلَّا أَنْ تَسْتَوِيَ حَالَتُهُمَا. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: قَالَ هُوَ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ: وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ فِي أُمِّ الْقُرْآنِ الضَّادَ مِنْ الظَّاءِ، وَإِنْ لَحَنَ فِيمَا عَدَا أُمَّ الْقُرْآنِ، فَذَكَرَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَابْنِ اللَّبَّادِ، وَابْنِ شَبْلُونَ: أَنَّهُ تُجْزِئُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ. وَقَالَ الْقَابِسِيُّ: لَا تُجْزِئُ، وَاحْتَجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِ مَالِكٍ فِي مَنْ لَا يُحْسِنُ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أُمِّ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا. قَالَ: وَهُوَ أَصَحُّ، كَمَنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ السُّورَةِ عَمْدًا)[1].

وقال في مواهب الجليل: (لَا إِشْكَالَ فِي صِحَّةِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الضَّادِ وَالظَّاءِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ بِصِحَّةِ صَلَاةِ الْمُقْتَدَى بِهِ، وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلِ الْقَابِسِيِّ، وَابْنِ أَبِي زَيْدٍ، لِقَوْلِ ابْنِ يُونُسَ فِي مَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُهُمَا، وَهَذَا مَعَ الْعَجْزِ عَنْ التَّعَلُّمِ، وَالِاقْتِدَاءُ ظَاهِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَأَمَّا مَعَ إمْكَانِ ذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ، وَالظَّاهِرُ فِي هَذَا أَنَّهُ: مِنْ اللَّحْنِ الْخَفِيِّ، وَأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِهِ إِلَّا مَعَ تَرْكِ ذَلِكَ عَمْدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي اللَّحْنِ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ)[2].

ثانياً: فقهاء الحنفية:

قال في المحيط البرهاني: (والقسم الثاني: من هذا الوجه أن يكون مع مخالفةٍ في المعنى، نحو أن يأتي بالظاء مكان الضاد، أو بالضاد مكان الظاء، فالقياس أن تفسد صلاته، وهو قول عامة المشايخ، واستحسن بعض مشايخنا، وقالوا: بعدم الفساد للضرورة في حق العوام خصوصاً للعجم)[3].

وقال في عيون المسائل: (ولو قرأ: «غير المغظوب» بالظاء، أو قرأ: «ولا الظالين» بالضاد، قَالَ أبو مطيع: فسدت صلاته. وقَالَ مُحَمَّدٌ بن سلمة: لا تفسد صلاته)[4].

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله المواق المالكي: ٢/٤٢٢.

(٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للحطاب الرعيني: ٢/١٠٣.

(٣) المحيط البرهاني بالفقه النعماني، لابن مازه الحنفي: ١/٣١٩.

(٤) عيون المسائل، للسمرقندي: ص٣٠.

ثالثاً: فقهاء الشافعية:

قال في المجموع شرح المهذب: (تَجِبُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها، وَهُنَّ أَرْبَعَ عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً فِي الْبَسْمَلَةِ مِنْهُنَّ ثَلاَثٌ، فَلَوْ أَسْقَطَ حَرْفًا مِنْهَا، أَوْ خَفَّفَ مُشَدَّدًا، أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ، مَعَ صِحَّةِ لِسَانِهِ، لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ، وَلَوْ أَبْدَلَ الضَّادَ بِالظَّاءِ، فَفِي صِحَّةِ قِرَاءَتِهِ وَصَلاَتِهِ وَجْهَانِ لِلشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيِّ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِيُّ فِي الْبَسِيطِ، وَالرَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ (أَصَحُّهُمَا) لَا تَصِحُّ، وَبِهِ قَطَعَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ كَمَا لَوْ أَبْدَلَ غَيْرَهُ. (وَالثَّانِي): تَصِحُّ لِعُسْرِ إِدْرَاكِ مَخْرَجِهِمَا عَلَى العوام وشبههم)[1].

وقال في مغني المحتاج: («وَلَوْ أَبْدَلَ ضَادًا» مِنْهَا: أَيْ أَتَى بَدَلَهَا «بِظَاءٍ لَمْ تَصِحَّ» قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ «فِي الْأَصَحِّ»، لِتَغْيِيرِهِ النَّظْمَ وَاخْتِلاَفِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ الضَّادَ مِنْ الضَّلاَلِ، وَالظَّاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ: ظَلَّ يَفْعَلُ كَذَا ظَلُولًا، إِذَا فَعَلَهُ نَهَارًا، وَقِيَاسًا عَلَى بَاقِي الْحُرُوفِ، وَالثَّانِي: تَصِحُّ لِعُسْرِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ، وَالْخِلاَفُ مَخْصُوصٌ بِقَادِرٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ أَوْ عَاجِزٍ أَمْكَنَهُ التَّعَلُّمَ فَلَمْ يَتَعَلَّمْ. أَمَّا الْعَاجِزُ عَنْ التَّعَلُّمِ فَتُجْزِئُهُ قَطْعًا وَهُوَ أُمِّيٌّ، وَالْقَادِرُ الْمُتَعَمِّدُ لَا تُجْزِئُهُ قَطْعًا، وَلَوْ أَبْدَلَ الضَّادَ بِغَيْرِ الظَّاءِ لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ قَطْعًا)[2].

رابعاً: فقهاء الحنابلة:

قال في الكافي: (... أنه يكره إمامة اللحان؛ لأنه نقصٌ يذهبُ ببعضٍ من الثواب، وإمامةُ من لا يُفصحُ ببعض الحروف، كالضادوالقاف، وإمامةُالتمتام، وهو من يكرر التاء، والفأفاء الذي يكرر الفاء؛ لأنهما يزيدان في الحروف، وتصحُّ الصلاة خلفهما؛ لأنهما يأتيان بالحروف على الكمال، فإن كان يجعل الضاد ظاءً في الفاتحة، فقياس المذهب أنه كالأمي؛ لأنه

(١) المجموع شرح المهذب، للنووي: ٣/٣٩٢-٣٩٣.

(٢) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني: ١/٣٥٥.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

يبدل حرفًا بغيره، ويحيل المعنى)[1].

وقال في كشاف القناع: ((وَحُكْمُ مَنْ أَبْدَلَ مِنْهَا) أَيْ الْفَاتِحَةِ (حَرْفًا بِحَرْفٍ، لَا يُبَدِّلُ كَالْأَلْثَغِ الَّذِي يَجْعَلُ الرَّاءَ غَيْنًا وَنَحْوِهِ، حُكْمُ مَنْ لَحَنَ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى) فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَؤُمَّ مَنْ لَا يُبَدِّلُهُ، لِمَا تَقَدَّمَ (إلَّا ضَادَ الْمَغْضُوبِ وَالضَّالِّينَ) إذَا أَبْدَلَهَا (بِظَاءٍ فَتَصِحُّ) إمَامَتُهُ بِمَنْ لَا يُبَدِّلُهَا ظَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ أُمِّيًّا بِهَذَا الْإِبْدَالِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا لَفْظًا وَمَعْنَى، (كَ) مَا تَصِحُّ إمَامَتُهُ (بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا)، أَيْ: الضَّادِ وَالظَّاءِ (مِنْ أَطْرَافِ اللِّسَانِ، وَبَيْنَ الْأَسْنَانِ وَكَذَلِكَ مَخْرَجُ الصَّوْتِ وَاحِدٌ، قَالَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ. وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إصْلَاحِ ذَلِكَ) أَيْ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إدْغَامِ حَرْفٍ فِي آخَرَ لَا يُدْغَمُ فِيهِ، أَوْ إبْدَالِ حَرْفٍ بِحَرْفٍ غَيْرِ ضَادِ الْمَغْضُوبِ وَالضَّالِّينَ بِظَاءٍ، أَوْ إصْلَاحِ اللَّحْنِ الْمُحِيلِ لِلْمَعْنَى (لَمْ تَصِحَّ) صَلَاتُهُ مَا لَمْ يُصْلِحْهُ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ قُرْآنًا)[2].

يتَّضح من نصوص الفقهاء السابقة اتفاقهم على كراهة إمامة من يبدل الضاد ظاءً، بل أفتى بعضهم ببطلان صلاته، إلا لضرورة.

وبعد هذه التوطئة عن الضاد ومخرجها وصفاتها عند علماء العربية والتجويد، القدامى منهم والمحدثين، وأقوال الفقهاء من المذاهب الأربعة المتَّبعة في حكم من يبدل الضاد الفصيحة ظاءً، صار من المناسب أن ندخل إلى موضوع الرسالة الفتحية في الضاد القطعية، للشيخ داود القارصي، رحمه الله تعالى.

موضوع هذه الرسالة إذن: هو الدفاع عن الضاد الصحيحة، وهي الضاد القديمة الموصوفة في كتب علماء العربية والتجويد ونصوصهم، ضد الضاد الحديثة، وهي الضاد الظائية التي تغيَّرت وصار معاصروه يخرجونها من مخرج الظاء.

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة المقدسي: ٢٩٨/١.

(٢) كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي: ٤٨٢/١.

وكان الشيخ محمد المرعشي، المعروف بساجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ) [١]، رحمه الله تعالى، قد ذكر في كتابه جهد المقل: (أنَّ الضاد شابهت الظاء المعجمة في التلفظ، وشاركتها في جميع الصفات، إلا المخرج والاستطالة) [٢]، وهو بهذا يرى جواز أداء الضاد كالظاء، ولعله أراد وصف ما ينطق به في زمنه، أو أراد تقريب نطق حرف الضاد للدارسين.

وكان المرعشي قد أنكر على من ينطق الضاد كالطاء، ونفى أن يكون لهذا سبب وجيه أو مقبول، وذلك بسبب الاختلافات الكثيرة بين الضاد والطاء[٣].

لكن المرعشي تبنَّى قضية الضاد الظائية ودافع عنها، إذ افترض سؤالاً أجاب عنه، واستدلَّ بأدلةٍ فقهية مستندة إلى التيسير وعموم البلوى، لا نصوص علماء السلف من أئمة التجويد والقراءات والعربية.

قال المرعشي: (إن قلتَ: هل لتشابه الضاد والظاء المعجمتين في السمع نظير؟ قلت: نعم. قال: ذكر ابن الهمام: أن الفصل، يعني بين الحرفين، إن كان بلا مشقة، كالطاء مع الصاد، يعني المهملتين، فقرأ: «الطالحات» مكان «الصالحات» تفسد صلاته، وإن كان بمشقة، كالظاء مع الضاد، يعني: المعجمتين، والصاد مع السين، والطاء مع التاء، قيل: تفسد، وقال أكثرهم: لا تفسد. انتهى، يعني عند تبديل إحداهما بالأخرى)[٤].

(١) هو محمد بن أبي بكر المرعشي الحنفي، المعروف بـ (ساجقلي زاده)، من العلماء الكبار المشاركين في معارف عصره وعلومه، مولده ومماته في مدينة مرعش، من أبرز مؤلفاته: جهد المقل، وبيان جهد المقل، وتهذيب القراءات، وترتيب العلوم، ورسالة في الضَّاد، وهي التي قرَّر فيها مذهبه في اتباع الضاد الظائية، توفي سنة ١١٥٠ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٦/ ٦٠، ومعجم المؤلفين: ٩/ ١١٨).

(٢) جهد المقل: ص١٦١.

(٣) ينظر: جهد المقل: ص١٦٩-١٧٠.

(٤) جهد المقل: ص١٧١، وأكَّد المرعشي هذا المعنى في رسالته: كيفية أداء الضاد: ص٢٣.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وصرَّح المرعشي في خاتمة مبحث الضاد من كتابه جهد المقل بجواز أداء الضاد كالظاء، ورأى أنه الحق، وأنَّ ما عداه هو الضلال، فقال: (خاتمة: اعلم أنَّ إطباق الضاد دون الطاء المهملة، وفوق إطباق الظاء، كما عرفتَ، وقدر التفخيم على قدر الإطباق، كما عرفتَ أيضاً، فإن لفظت بالضاد المعجمة، بأن: جعلتَ مخرجها من حافة اللسان مع ما يليها من الأضراس بدون إكمال حصر الصوت، وأعطيت لها الإطباق والتفخيم الوسطين، والرخاوة والجهر والاستطالة والتفشي القليل، فهذا هو الحقُّ المؤيد بكلمات الأئمة في كتبهم. ويشبه صوتها حينئذٍ صوت الظاء المعجمة بالضرورة، وماذا بعد الحق إلا الضلال، ولإشكال أمر الضاد أطنبت في الكلام، وقد أفردت لها رسالة)[1]. في حين أنه كان يرى أنَّ أداء الضاد كالظاء، هو من باب أهون الخطأين، وأخفِّ الضررين، كما صرَّح بذلك في رسالته: كيفية أداء الضاد[2].

فمن هنا انبرى الشيخ داود القارصي للرَّدِّ على المرعشي، وكان ردُّه عنيفاً قاسياً، وربما يكون ردُّ القارصي هذا أول ردٍّ على المرعشي في قضية الضاد الظائية، إذ لم أطلع على من ردَّ عليه قبل القارصي، وهذه القضية هي موضوع هذه الرسالة.

ثانياً: عنوانها، ونسبتها إلى المؤلف:

اتفقت المصادر على أنَّ عنوان رسالة القارصي في الضاد، هو: (الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية)، ولم يشذَّ عن ذلك أحدٌ، ممن ترجم للقارصي وذكر رسالته هذه، والعنوان هذا هو الذي ذكره المؤلف نفسه في خاتمة الرسالة، إذ قال: (تمت الرسالة الفتحية في بيان الضاد

(١) جهد المقل: ص١٧٢. ورسالة المرعشي هذه اسمها: (كيفية أداء الضاد)، حقَّقها الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، رحمه الله تعالى، وطبعتها دار البشائر في دمشق، سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. وكان قد ألَّف هذه الرسالة في الرد على من يقول بتشابه الضاد مع الطاء، المهملة في الأداء.

(٢) كيفية أداء الضاد: ص٢٣.

القطعية)[١].

ونسبة هذه الرسالة إلى القارصي ثابتة من طريقين:

أحدهما: ما ذكره العلماء الذين ترجموا له، من نسبة هذه الرسالة له، كما تقدَّم في بيان مؤلفاته.

والآخر: ما ذكره القارصي نفسه في مقدمة الرسالة، إذ قال: (فيقولُ الفقيرُ إلى اللهِ الغَنيِّ: داودُ بنُ محمَّدٍ القَرْصِيُّ الحنفيُّ، عاملَهُ اللهُ بلطفِهِ الجليِّ والخفيِّ: لمَّا رأيتُ طائفةً من المَرَدَةِ، قَدْ تَبِعَهُم شِرْذِمَةٌ مِنَ [العَنَدَةِ]، ضلُّوا في تغيِّرِ الضَّادِ الصَّحيحةِ المتواترةِ، وأضلُّوا كثيرًا من العبادِ الضَّعيفةِ [المُتعاصرةِ]، وقد التمسَ مني بعضُ أحبابي في الدِّينِ أن أُبيِّنَ الحقَّ في هذهِ المسألةِ على وجهِ [اليقينِ]، إظهارًا للحقِّ، وإرشادًا للخَلْقِ، أردتُ أن أُؤلِّفَ رسالةً كافيةً، ومقالةً شافيةً، فنقولُ، وباللهِ التَّوفيقُ، ومنهُ التَّحقيقُ والتَّدقيقُ)[٢].

ثالثاً: منهج المؤلف فيها:

اتبع القارصي في رسالته منهج الاختصار غير المخل، واعتمد على فهم القارئ كثيراً، فهو لا يطنب في إيراد كلام المرعشي، ولا يطيل، بل ذكر خلاصة رأيه، ثم انبرى للرد عليه. وقد بنى القارصي رسالته حسب ما يأتي:

المقدمة: ذكر فيها بعد حمد الله تعالى، والصلاة على نبيه، صلى الله عليه وآله وسلم، سبب تأليف هذه الرسالة، وهو التماس بعض أحبابه في الدين، وحرصه على بيان وجه الحق في مسألة الضاد القطعية[٣].

التمهيد: ثم شرع في بيان أنَّ القرآن الكريم بقراءاته السبع أو العشر متواتر، وأنَّ هذا التواتر يشمل سور القرآن، وآياته، وكلماته، وحروفه، بل ويشمل حتى هيئات أداء حروف القرآن. وهو بهذا إنما يريد إقامة الحجة على خصمه،

(١) الرسالة الفتحية: ورقة ٤/ظ.

(٢) الرسالة الفتحية: ورقة ١/ظ.

(٣) ينظر: الرسالة الفتحية: ١/ظ.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وإثبات أنَّ ما جاء عن السلف في مخرج الضاد الصحيحة وصفاتها متواتر، ولا يجوز تركه أو تبديله. ثم ساق أدلة من كتب الأصوليين وعلماء الكلام، على مذهب أهل السنة والجماعة، وعلماء التجويد، على ذلك، معتمداً طريق النقل بالتواتر، منكراً طريق النقل بالآحاد.

إثبات الضاد الصحيحة (غرض الرسالة): ثم انتقل إلى التصريح بغرض الرسالة الأساس، وهو إثبات أنَّ الضاد الصحيحة متواترة، كتواتر القرآن الكريم وقراءاته، وما كان متواتراً لا يجوز تركه أو الإعراض عنه، أو تبديله، وساق أحاديث عن النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، في التحذير من التبديل في كلام الله تعالى.

ثم صرَّح بذكر المرعشي بعد أن استوفى التمهيد في الرد عليه بالأدلة النقلية، انتقل إلى استخدام علم البحث والمناظرة، الذي كان ماهراً فيه، في محاججة المرعشي والرد عليه، فأخذ يورد السؤال تلو السؤال، ثم يجيب على كل سؤال منها بإيجاز، ليصل في نهاية المناظرة إلى أثبات أنَّ الضاد الصحيحة قطعية متواترة، وأنَّ الضاد الضعيفة (الطائية)، بدعة طارئة لا يجوز الأخذ بها، وأورد في هذا المقام كلام علماء العربية، كسيبويه، والجاربردي في عدم عدِّ الضاد الضعيفة من كلام العرب المستحسن، وكلام علماء التجويد، كمكي القيسي، وابن الجزري في عدم الأخذ بالظاء في أداء الضاد.

خاتمة الرسالة: ثم ختم رسالته بمناظرة افتراضية مع الخصوم، أعلن فيها ضعف حجتهم، وتهاوي أدلتهم، والانتصار لما ذهب إليه من القول بتواتر الضاد الصحيحة، وعدم اختيار ما عداها.

رابعاً: مصادر المؤلف:

اعتمد القارصي في رسالته الصغيرة هذه عدداً من المصادر التي صرَّح بها، وهذه هي مرتبةً حسب وفيات مؤلفيها:

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ذكره مرة واحدة، ولم يذكر أنه اعتمد كتابه العين.

(٢) الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠هـ): نقل عنه في موضع واحد.

(٣) بعض تصانيف الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ): ذكره مرة واحدة.

(٤) الرعاية، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ): نقل عنه في موضعين.

(٥) شرح الشافية، للجاربردي (ت ٧٤٦هـ): نقل عنه في موضع واحد.

(٦) التلويح شرح التوضيح في أصول الفقه، للشيخ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٣هـ): نقل عنه في موضع واحد.

(٧) النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وسمَّاه (النشر الكبير): نقل عنه في موضعين.

(٨) المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه (المقدمة الجزرية)، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): نقل عنها في موضع واحد.

(٩) مرقاة الوصول إلى علم الأصول، للشيخ الفقيه الأصولي محمد بن فرامرز بن علي، الشهير بـ: منلا، أو ملا، أو المولى خسرو الحنفي (ت ٨٨٥هـ): نقل عنه في موضعين.

(١٠) مرآة الأصول إلى مرقاة الوصول، لملا خسرو (ت٨٨٥هـ) أيضاً، وهو شرح لكتابه: (مرقاة الوصول): نقل عنه في موضعين.

هذه المصادر والأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة، وأجزم بأن القارصي جمع مادة رسالته العلمية من مصادر أخرى غير التي ذكرها، منها: في الحديث النبوي الشريف، ومنها: في العقيدة والفِرَقِ وعلم الكلام، ومنها: في المنطق وآداب البحث والمناظرة، ولكنه لم يصرِّح بها، وهي مفهومة من طريقة عرضه للمعلومات في هذه الرسالة، إذ أورد عدداً من الأحاديث النبوية الشريفة، ومسائل قطعية في عقيدة أهل السنة والجماعة، وذكر أنواعاً من الفرق الصوفية، والملل الكفرية، والنحل الشركية، كالوجودية،

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

والحلولية، وغيرها، وساق كلامه في محاججتهِ خصمَه على وفق قواعد آداب البحث والمناظرة، ومناقشة الخصوم.

خامساً: أهمية الرسالة:

تأتي أهمية هذه الرسالة من ثلاثة وجوه:

الأول: هي أوَّلُ رسالة تؤلف في الرد على المرعشي في قضية الضاد الظائية، إذ توفي المرعشي سنة (١١٥٠هـ)، وتوفي القارصي سنة (١١٦٩هـ)، ولم أقف على ردٍّ لأحد قبل القارصي.

الثاني: حرص القارصي وغيرته على الأداء الصحيح لحرف الضاد، والمحافظة على هذا الأداء.

الثالث: توظيف القارصي علومه ومعارفه كلها، بما فيها علم البحث والمناظرة، في سبيل إقامة الحجة والدليل على بطلان الضاد الظائية (الضعيفة)، والمحافظة على الضاد الصحيحة.

المطلب الثاني
منهج التحقيق

أولاً: نسخ المخطوط:

ذكرت كتب الفهارس أربع نسخ لهذه الرسالة، هي:

- ✓ نسخة محفوظة في مكتبة تكهلي أوغلي، في تركيا، برقم: **٤٠٨/ ٤**.
- ✓ ونسخة أخرى محفوظة في مكتبة إبراهيم أفندي في تركيا، برقم: **٣٢/ ١٧**.
- ✓ ونسخة ثالثة محفوظة في مكتبة إبراهيم أفندي في تركيا أيضاً، برقم: **٣٧/ ١٧**.
- ✓ ونسخة رابعة تحتفظ بها مكتبة الفاتح في إسطنبول تحت رقم: **(٣٢)**، ورقم **(٥٥٣٨)**.

حصلت، بفضل الله تعالى، على نسختين منها، فاعتمدتهما في تحقيق هذه الرسالة، هذه بيانات كل واحدة منهما:

النسخة الأولى:

نسخة مكتبة الفاتح، ضمن المكتبة السليمانية بإسطنبول، وهي محفوظة تحت

رقم (٣٢)، ورقم (٥٥٣٨)، ضمن مجموع يتألف من (٢٢٣) لوحة، جاءت الرسالة في أربع لوحات تقريباً، (من اللوحة ٢١١/ظ إلى اللوحة ٢١٤/و)، وبعدها رسالة لمجهول، تتضمن تعليقات على رسالة القارصي، رأيت أنَّ من المفيد نسخها وتحقيقها ونشرها مع الرسالة، لأنها كالحاشية عليها، وتقع هذه رسالة الحاشية هذه في لوحتين تقريباً، (من ٢١٤/ظ إلى ٢١٥/و).

كتبت هذه النسخة بخط نسخي واضح، وكتبت فيها العناوين بالمداد الأحمر، ومعدل عدد الأسطر في كل لوحة (٢١) سطراً، وهذه النسخة اعتمدتها أصلاً، ورمزت لها بالرمز (ص)، أي: الأصل.

النسخة الثانية:

هي نسخة مكتبة إبراهيم باشا، المحفوظة برقم (٤٠٨/٤)، وقد نسخها ناشر رسائل الشيخ داود القارصي، كما هي ونشرها. وتقع في أربع لوحات أيضاً، وهي نسخة سقيمة ملأى بالأخطاء اللغوية والنحوية، وأضاف إليها ناسخها بعض الأخطاء المطبعية، طبعت ضمن رسائل الإمام داود القارصي، وجاءت في ست صفحات، (من ص٤٣ إلى ص٤٩)، وقد استأنست بهذه النسخة في مراجعة النص فقط، ورمزت لها بالرمز (ط)، أي: المطبوعة.

ثانياً: نقد النسخة المطبوعة:

لما علمت بوجود نسخة مطبوعة من الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية، للشيخ داود القارصي، فرحت لأني توقعت أنها نسخة جيدة، وستكون أفضل من المخطوط، فقررت ترك تحقيق هذه الرسالة تجنباً لتكرار الجهود، وتضييع الأوقات. لكني فوجئت، بعد اطلاعي على هذه النسخة المطبوعة، بوجود الكثير من الأخطاء التي شوهت النص، وأساءت إليه أكثر مما خدمته، فتجدَّد عزمي على تحقيق الرسالة ونشرها.

وهذا جدول يبين الأخطاء التي

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وقعت في النسخة المطبوعة، مع بيان الصواب فيها من المخطوط، ولم أثبت فيه الفروق بين النسخ، بل جعلته مقتصراً فقط على بيان الأخطاء المطبعية في تلك الطبعة، ورمزت للمطبوعة بالحرف (ط)، والمخطوطة بالحرف (ص)، أي: الأصل.

ت	الكلمة في ط	الكلمة في ص	الملاحظات
١	الصندة	العندة	تحرف العين إلى صاد. وكلمة (الصندة) مما لا معنى له.
٢	أوَّلاً	أوْ لا	كلمتان وليست كلمة واحدة.
٣	وكمال ترتب	وكمال تدرب	خطأ في قراءة العبارة.
٤	قوي أمته	قراء أمته	خطأ في قراءة العبارة.
٥	الإجماع	الاجتماع	أسقط التاء.
٦	سهو	السهو	أسقط الألف واللام.
٧	فيتخيل	فيختل	خطأ في قراءة الكلمة.
٨	كمالاً	كما لا	خطأ في قراءة العبارة.
٩	فظاهراً	فظهر أنهم	خطأ في قراءة العبارة.
١٠	شك	نشك	خطأ في قراءة الكلمة.
١١	محسنة	مسيئة	العكس تماماً.
١٢	العشاقون	المشاقون	خطأ في قراءة الكلمة.
١٣	اللجائية	اللجية	خطأ في قراءة الكلمة.
١٤	العلية	الملية	وهو خطأ فاحش.
١٥	والطادية	والهادية	خطأ في قراءة الكلمة.
١٦	فعلم	فعلى	خطأ في قراءة الكلمة.
١٧	يسمع	يطمع	خطأ في قراءة الكلمة.
١٨	أيحمل	أيحتمل	خطأ في قراءة الكلمة.
١٩	الجلية	العلية	خطأ في قراءة الكلمة.
٢٠	محسون	محسنوه	خطأ في قراءة الكلمة.
٢١	يخسؤون	محوه	خطأ في قراءة الكلمة.

ثالثاً: منهج التحقيق:

(١) نسخت النص على وفق الكتابة المعاصرة، اعتمادًا على نسخة (ص)، ووضعت الحرف (و)، رمزاً لوجه الورقة أو اللوحة، والحرف (ظ) رمزاً لظهرها، وقبلهما رقم

اللوحة، وجعلاهما بين قوسين معقوفين، مثل: [٣/و].

(٢) قابلت النص على نسخة (ط)، وأثبتُّ الفروق بين النسختين، وأشرت إلى ذلك في الهامش، ووضعت الكلمات المختلف فيها بين قوسين معقوفين، وجعلت رقم الهامش فوقهما.

(٣) رسمت الآيات القرآنية بالرسم العثماني، على ما يوافق رواية حفص عن عاصم، اعتمادًا على مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، وخرجت الآيات القرآنية في المتن، بعد الآية مباشرةً.

(٥) خرَّجت الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها، وبيَّنت الفرق بين الروايات الواردة.

(٦) خرَّجت النصوص التي نقلها المؤلف من المصادر، فإن كان النقل بالنص اكتفيت بالإحالة إلى المصدر، وإن كان بالمعنى أو بالتصرُّف وضعت قبل المصدر كلمة (ينظر).

(٧) ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم بإيجاز.

(٨) أكملت اختصارات الناسخ، ولم أتابعه فيها، فأثبتُّ: (ع م) = عليه السلام، (فح) = حينئذٍ، وهكذا.

(٩) علَّقت على بعض المواضع التي تحتاج توضيحًا وبيانًا.

(١٠) كتبت دراسة وافية للنص، تضمنت التعريف بالمصنف، وسيرته العلمية، ومؤلفاته، وبيان موضوع الرسالة، الذي هو مشكلة الضاد عند علماء العربية والتجويد، وإثبات نسبة الرسالة للقارصي، ومنهجه فيها.

رابعاً: الخاتمة:

في ختام تحقيق رسالة القارصي (الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية)، ودراستها، أرى من الضروري تسجيل النتائج التي وقفت عليها، والتوصيات التي ظهرت لي، وذلك على النحو الآتي:

(١) يعدُّ الشيخ داود القارصي من كبار علماء الأمة في القرن الثاني عشر للهجرة، وقد تميز بكثرة مؤلفاته وتنوعها، وحرصه

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

على اتباع المنهج التعليمي فيها.

(٢) تميزت مؤلفات الشيخ داود القارصي بالسهولة والوضوح والتركيز، وبأنَّ أغلبها شروح لمتون، أو حواش على شروح.

(٣) يعدُّ الشيخ داود القارصي أوَّل من كتب ردًّا علمياً على المرعشي في قضية الضاد الظائية.

(٤) يجب على المشتغلين بعلوم التجويد والقراءات والعربية المحافظة على الأداء الصحيح لحرف الضاد، مخرجاً وصفاتٍ، وبذل الجهد في تعلم الطريقة الصحيحة لأدائه وتعليمها للآخرين.

(٥) تشجيع مشايخ القراءات والإقراء والمشتغلين في ميدان الدرس الصوتي على تدريب الآخرين وتعليمهم الأداء الصحيح لحرف الضاد.

والله يقول الحقَّ، وهو يهدي السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نماذج من النسخ المعتمدة

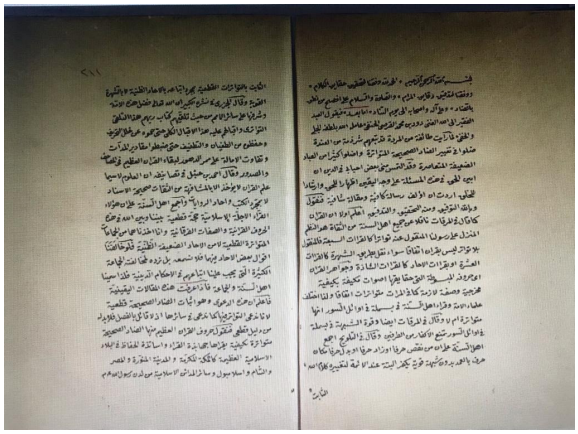

اللوحة الأولى من نسخة (ص): الأصل.

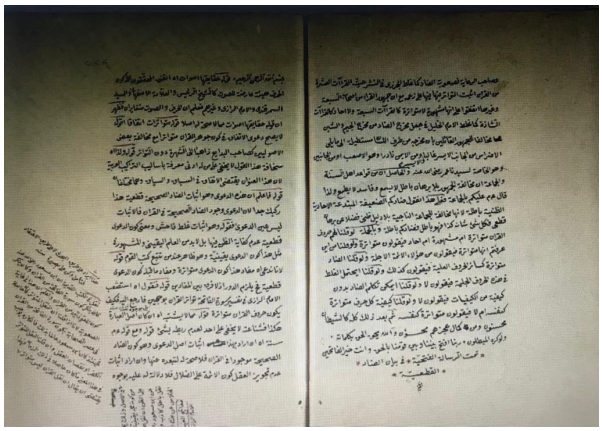

اللوحة الأخيرة من نسخة (ص)، وتظهر معها اللوحة الأولى من الحاشية المرفقة.

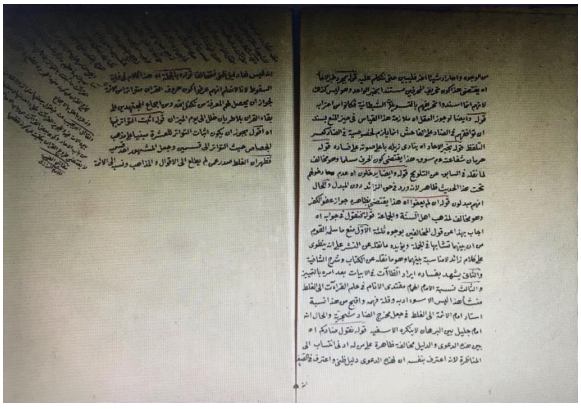

اللوحة الأخيرة من نسخة الحاشية

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

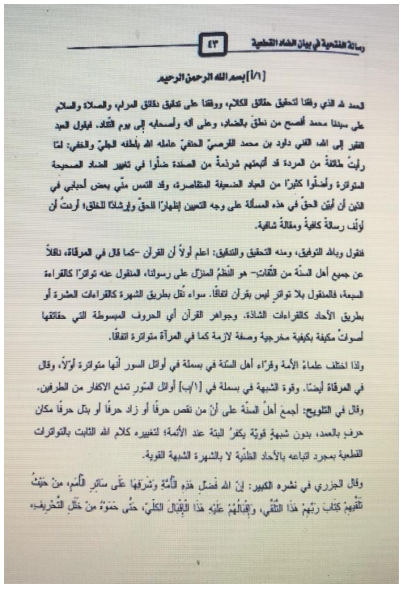

رسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية ٤٣

[٧٨] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لتحقيق حقائق الكلام، ووفقنا على كشف دقائق المرام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه إلى يوم التناد. فيقول العبد الفقير إلى الله الغني داود بن محمد القرمي الحنفي خادمه الله بألطافه الجلي والخفي: لما رأيتُ طائفةً من المردة قد أتيحتهم شرذمةٌ من الصنادة ضلّوا في تغيير الضاد الصحيحة المتواترة وأضلّوا كثيرًا من العباد الضحيفة المتقاصرة، وقد التمس مني بعض أحبابي في الدين أن أبين الحقّ في هذه المسألة على وجه التعيين إظهارًا للحقّ وإرشادًا للخلق، أردتُ أن أؤلف رسالةً كافيةً ومقالةً شافيةً.

فنقول وبالله التوفيق، ومنه التحقيق والتدقيق: اعلم أولاً أن القرآن -كما قال في المرقاة- نقلاً عن جميع أهل السنّة من الثقات- هو النظمُ المنزّل على رسولنا، المنقول عنه تواترًا كالقراءة السبعة، فالمنقول بلا تواتر ليس بقرآن اتفاقًا. سواء نُقل بطريق الشهرة كالقراءات العشرة أو بطريق الآحاد كالقراءات الشاذة. وجواهر القرآن أي الحروف المبسوطة التي حققتها أصواتٌ مكيفة بكيفية مخرجية وصفة لازمة كما في المرآة متواترة اتفاقًا.

ولذا اختلف علماءُ الأمة وقرّاء أهل السنّة في بسملة في أوائل السور أنها متواترة أوّلاً، وقال في المرقاة أيضًا: وقوة الشبهة في بسملة في [أ/ب] أوائل السّور تمنع الانكار من الطرفين. وقال في التلويح: أجمعَ أهلُ السنّة على أنّ من نقص حرفًا أو زاد حرفًا أو بدّل حرفًا مكان حرفٍ بالعمد، بدون شبهةٍ قويّة يكفرُ البتة عند الأئمة؛ لتغييره كلام الله الثابت بالتواترات القطعية بمجرد اتباعه بالآحاد الظنية لا بالشهرة الشبهة القوية.

وقال الجزري في نشره الكبير: إنّ الله فضّل هذه الأمّة وشرّفها على سائر الأمم، منْ حيْثُ تلقّيهمْ كتابَ ربّهمْ هذا التلقّي، وإقبالهمْ عليْه هذا الإقبال الكلّيّ، حتّى حفِظوهُ منْ خلل التحريف،

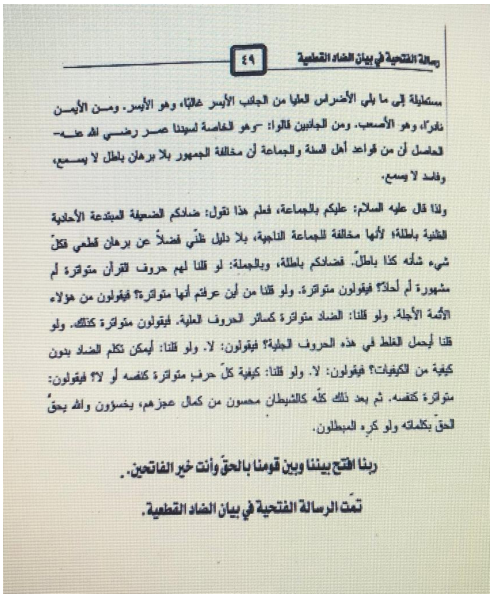

رسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية ٤٩

مستدليلة إلى ما بلي الأخرس العليا من الجانب الأيسر غالبًا، وهو الأيسر. ومن الأيمن ذكرًا، وهو الأصعب. ومن الجانبين قالوا: -وهو الخاصة لسيدنا عمر رضي الله عنه- الحاصل أن من قواعد أهل السنة والجماعة أن مخالفة الجمهور بلا برهان باطل لا يسمع، وفاسد لا يسمع.

ولذا قال عليه السلام: عليكم بالجماعة، فعلم هذا نقول: ضادكم الضحيفة المبتدعة الأحادية الظنية باطلة؛ لأنها مخالفة للجماعة الناجية، بلا دليل ظنّي فضلاً عن برهان قطعي فكلّ شيء شأنه كذا باطلٌ. فضادكم باطلة، وبالجملة: لو قلنا لهم حروف القرآن متواترة لم مشهورة لم أحادٌ؟ فيقولون متواترة. ولو قلنا من أين عرفتم أنها متواترة؟ فيقولون من هؤلاء الأئمة الأجلة. ولو قلنا: الضاد متواترة كسائر الحروف العلية. فيقولون متواترة كذلك. ولو قلنا أيحمل الغلط في هذه الحروف الجلية؟ فيقولون: لا. ولو قلنا: أيمكن تكلم الضاد بدون كيفية من الكيفيات؟ فيقولون: لا. ولو قلنا: كيفية كلّ حرفٍ متواترة كنفسه أو لا؟ فيقولون: متواترة كنفسه. ثم بعد ذلك كلّه كالشيطان محسون من كمال عجزهم، يخسؤون والله يحقّ الحق بكلماته ولو كره المبطلون.

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحقّ وأنت خير الفاتحين.

تمّت الرسالة الفتحية في بيان الضاد القطعية.

الصفحتان: الأولى والأخيرة من نسخة (ط): المطبوعة وتظهر فيها الأخطاء والتحريفات واضحة.

النَّص المحقق

[١/ظ] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحمدُ للهِ، [وفَّقَنا][١] لتحقيقِ حقائقِ الكلامِ، [ووفَّقنا لتدقيقِ][٢] دقائقِ المرامِ. والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ[٣]، وعلى آلِهِ وصحبِهِ إلى يومِ التَّنادِ.

[أَمَّا بعدُ][٤]:

فيقولُ الفقيرُ إلى اللهِ الغَنيِّ: داودُ بنُ محمَّدٍ القَرْصِيُّ[٥] الحنفيُّ، عاملَهُ اللهُ بلطفِهِ الجليِّ والخفيِّ: لمَّا رأيتُ طائفةً من المَرَدَةِ[٦]، قَدْ تَبِعَهُم شِرْذِمَةٌ مِنَ [العَنَدَةِ][٧]، ضلُّوا في تغيِّرِ الضَّادِ الصَّحيحةِ المتواترةِ[٨]، وأضلُّوا كثيرًا من العبادِ الضَّعيفةِ [المُتعاصرةِ][٩]، وقد التمسَ مني بعضُ أحبابي في الدِّينِ أن أُبيِّنَ الحقَّ في هذهِ المسألةِ على وجهِ [اليقينِ][١٠]، إظهارًا للحقِّ، وإرشادًا للخَلْقِ، أردتُ أن أُؤلِّفَ رسالةً كافيةً،

(١) في (ط): (الذي وفقنا).
(٢) في (ط): (على تدقيق).
(٣) في (ط): (على سيدنا محمد).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) المشهور في نسبته: (القارصي)، نسبةً إلى مدينة قارص التركية، كما تقدَّم في قسم الدراسة، في مبحث ترجمته.
(٦) المردة: جمع مارد، وهو العاتي من الجنِّ. ينظر: (التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي: ص٣٠٢). وشُبِّهَ به كل إنسان عاتٍ ظالمٍ ضالٍّ.
(٧) في (ط): (الصَّندة)، وهو تحريف. والعَنَدَةُ: جمع عانِدٍ، وهو الممتنع بإصرار. ينظر: (معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، وآخرون: ٢/١٥٦٢ مادة: «ع ن د»).
(٨) الخبُر المتواتر: هو الخبر الذي يرويه كثيرٌ أحالت العادة تواطأهم وتوافقهم على الكذب، وكان مستند انتهائهم الحسُّ، وأفاد العلمَ لسامعه. وهو متواتر لفظي، ومتواتر معنوي. ينظر: (نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني: ص٤٣، والتعريفات، للجرجاني: ص٩٦، وتدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي: ٢/٦٣١، والكليات، لأبي البقاء الكفوي: ص٣٠٩، ٤١٤.
(٩) في (ط): (المتقاصرة)، وهو تحريف.
(١٠) في (ط): (التعيين)، وهو تحريف.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ومقالةً شافيةً، فنقولُ، وباللهِ التَّوفيقُ، ومنهُ التَّحقيقُ والتَّدقيقُ:

اعْلَمْ أَولًا: أَنَّ القرآنَ، كما قالَ في المِرْقَاةِ[1]، ناقلاً عن جميعِ أَهلِ السُّنَّةِ منَ الثِّقاةِ، هو: (النَّظْمُ المُنْزَلُ على رسولِنا، [صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ] [2]، المنقولُ عنه تواترًا) [3]، كالقراءاتِ [السَّبْعِ][4]، فالمنقولُ بلا تواتُرٍ ليسَ بقرآنٍ اتفاقًا، سواءٌ نُقِلَ بطريقِ الشُّهرةِ، كالقراءاتِ [العشرِ][5]، أو بقراءاتِ الآحادِ[6] كالقراءاتِ

(١) تقدم التعريف به في قسم الدراسة.

(٢) من تعريف ملا خسرو في المرقاة: ص١٩، وغير موجود في أيٍّ من النسختين.

(٣) مرقاة الوصول إلى علم الأصول، لملا خسرو: ص١٩.

(٤) في (خ): (السبعة)، وفي (ط): (كالقراءة السبعة). والقراءات السبع: هي القراءات التي اختارها القراء السبعة، وهم: نافع المدني (ت ١٦٩هـ)، وابن كثير المكي (ت ٢٠٥هـ)، وابن عامر الشامي (ت ١١٨هـ)، وأبي عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (ت ١٢٧هـ)، وحمزة بن أبي حبيب الزيات الكوفي (ت ١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ).

(٥) في (خ)، و (ط): (العشرة). والقراءات العشر: هي القراءات التي اختارها الأئمة السبعة المذكورون، مضافًا إليها اختيار الأئمة الثلاثة المكملين للعشرة، وهم: أبو جعفر المدني (ت ١٣٠هـ)، ويعقوب البصري (ت ٢٠٥هـ)، وخلف بن هشام البزار الكوفي (ت ٢٢٩هـ)، ويطلق عليه في اختياره: «خلف العاشر» تمييزاً لاختياره عن روايته قراءة شيخه سُليم عن حمزة.
والذي استقرَّ عليه العمل في زماننا: أنَّ القراءات العشر مقبولة، وتعدُّ قرآنًا، وتصح الصلاة بها، وتؤخذ من طريقين اثنين، هما: الأول: طريق الشاطبية في القراءات السبع، للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، وطريق الدرة المضية في القراءات الثلاث، للإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وتسمى القراءات العشر من هذين الطريقين: بالقراءات العشر الصغرى، لقلَّة طرقها. والثاني: طريق طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وتسمَّى: بالعشر الكبرى لكثرة طرقها.

(٦) خبر الآحاد: هو الخبر الذي لم تجتمع فيه صفات المتواتر، وهو: مشهور، ومستفيضٌ، وعزيز، وغريب. ينظر: (نزهة النظر: ص٤٦). وبعض العلماء عدَّ المستفيض كالمشهور، واكتفى بالأقسام الثلاثة: المشهور، والعزيز، والغريب.

الشَّاذَّةِ[١].

وجواهرُ القرآنِ[٢]، أي: حروفُه المبسوطةُ التي حقائقُها: أصواتٌ مُكَيَّفَةٌ بكيفيةٍ مَخْرَجِيَّةٍ[٣]، وصفةٍ لازمةٍ[٤]، كما

(١) قال الإمام المحقق ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): (كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ). (النشر في القراءات العشر: ١/٩). وعليه فأركان القراءة الصحيحة المقبولة ثلاثة، هي: (١) تواتر سند القراءة، وعليه جمهور العلماء من القراء والفقهاء والمحدثين والأصوليين، وغيرهم. واكتفى بعضهم بصحة السند، ولم يشترط التواتر، والكلام في هذا الشرط فيه تفصيلات كثيرة للعلماء.

(٢) موافقة القراءة لرسم المصحف العثماني الإمام، سواء كانت هذه الموافقة محققة أم مقدَّرةً.

(٣) موافقة العربية، ولو بوجه ضعيف.

ويعد الركن الأول هو الأصل الذي إذا انعدم لم يقبل الشرطان الآخران. فكل قراءة توافرت فيها هذه الأركان الثلاثة، هي قراءة صحيحة مقبولة، وما فقدت من هذه الأركان أو أحدها فتعدُّ قراءة شاذة غير مقبولة.

(٢) جواهر: جمع جوهر، وجواهر القرآن المراد بها في تعبير المؤلف، هو: (ما لا تختلف فيه خطوط المصاحف، نحو: كلك ومالك). وهو ما يفهم من تعريف ملا خسرو في: مرآة الأصول: ص١٧.

(٣) المخرج: هو الحيِّزُ المولد للحرف. (الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، لابن الناظم: ص٥١)، وعرَّفه الأصواتيون المحدثون بأنه: النقطة التي يتم عندها الاعتراض على مجرى الهواء. (المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز الصيغ: ص٥٠)، أو: هو نقطة الانسداد أو التضييق التي يحدث عندها حبس الهواء. (المصطلح الصوتي، عبد القادر خليل: ص٤٨). وعرَّفه الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد بأنه: موضع اعتراض النَّفَسِ عند النطق بالحرف. (شرح المقدمة الجزرية: ص٢١٥).

(٤) صفة الحرف: كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

في المرآةِ[1]، متواتراتٌ[2] اتِّفاقًا. وَلِذَا اختلفَ علماءُ الأُمَّةِ، وقرَّاءُ أهلِ السُّنَّةِ في [البَسْمَلَةِ][3] في أَوائلِ السُّوَرِ: أَنَّها متواترةٌ [أم][4] لا؟

وقال في المرقاة أيضًا: (وقوةُ الشُّبهةِ في [بسملةٍ][5] في أوائلِ السُّوَرِ تمنعُ الإِكْفارَ مِنَ الطرفينِ)[6].

وقالَ في التَّلويحِ[7]: (أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ على أنَّ مَنْ نَقَّصَ حرفًا، أو زادَ حرفًا، أو بدَّلَ حرفًا مكانَ حرفٍ بالعَمْدِ، بدون شُبهةٍ قويةٍ يَكْفُرُ ألْبَتَّةَ عند الأَئمَّةِ، لتغييرِهِ كلامِ اللهِ [٢/و] الثَّابتِ بالتَّواتراتِ القطعيةِ، بمجرَّدِ اتِّباعِهِ بالآحادِ الظَّنِيَّةِ، لا بالشُّهرةِ القويةِ)[8].

وقالَ الجزريُّ[9] في نَشْرِهِ الكبيرِ: (إِنَّ

المتحدة عن بعضها. (شرح المقدمة الجزرية، طاش كبري زاده: ص٨٧). وتعريف الصفة لأنها كيفية مصاحبة لتكوِّن الحرف في مخرجه تشمل كل العمليات النطقية التي تقوم بها أعضاء آلة النطق عند اعتراض النَّفَس في موضع الحرف. (شرح المقدمة الجزري، د. غانم قدوري الحمد: ص٢٨٢).

(١) المرآة: ص١٨.

(٢) قوله: (متواتراتٌ اتفاقًا) خبر قولِهِ: (وجواهرُ القرآنِ)، ولمَّا طال الفصلُ بين المبتدأ وخبره أحببتُ التنبيه، كي لا يحار القارئ في وصل أول الكلام بآخره.

(٣) في (خ): (بسملة).

(٤) في (ط): (أو لا).

(٥) في (خ): (في بسملة في). وتصويبه من المرقاة: ص٢١.

(٦) مرقاة الوصول: ص٢١.

(٧) تقدم التعريف به في قسم الدراسة.

(٨) في (ط): (لا بالشهرة الشبهة القوية). والمؤلف نقل كلام السعد في التلويح بالمعنى. ينظر: (التلويح شرح التوضيح: ٤٧/١).

(٩) هو شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد ابن الجزري، الإمام المقرئ، خاتمة المقرئين المحققين، صاحب التصانيف المفيدة في علم القراءات، منها: النشر في القراءات العشر، وتحبير التيسير، وطيبة النشر، والدرة المضية، والمقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، وغيرها كثير، توفي سنة ٨٣٣ للهجرة. ينظر: (غاية النهاية، لابن الجزري: ٢٤٧/٢-٢٥١، إذ ترجم فيه لنفسه، والضوء اللامع، للسخاوي: ٢٥٥/٩-٢٥٩).

الله [تعالى][١] فضَّل هذه الأمَّةَ وشرَّفها على سائرِ الأممِ من حيثُ تلقيهم كتابَ ربِّهم هذا التَّلقي [التَّواتري][٢]، وإقبالُهم عليهِ هذا الإقبالَ [الكُلِّي][٣]، حتَّى حَمَوْهُ [من][٤] خَلَلِ التَّحريفِ، وحَفِظُوهُ من الطُّغيانِ والتَّطْفيفِ، حتَّى ضَبطوا مقاديرَ المَدَّاتِ، وتفاوتَ [الإمالاتِ][٥] على مَمَرِّ الدُّهورِ، لِبقاءِ القرآنِ العظيمِ في المصاحفِ والصُّدورِ)[٦].

وقالَ أَحمدُ بنُ حنبلٍ[٧]، [رَحِمَهُ اللهُ تعالى][٨]، في تصانيفِهِ[٩]: (إِنَّ العلومَ، لا سِيَّما، علم القرآنِ: لا يُؤخَذُ إِلَّا بِالْمُشَافَهَةِ مِنَ الثِّقاةِ صحيحةِ الإسنادِ، لا بمجرَّدِ الكُتُبِ، وآحادِ الرِّواياتِ)[١٠].

وأجمعَ أهلُ السُّنَّةِ على أنَّ هؤلاءِ [القَرَاءَةَ][١١] الأَجِلَّةَ الإسلاميَّةَ حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ بيننا وبينَ اللهِ [تعالى][١٢] في هذهِ الحروفِ القُرآنيةِ، والصِّفاتِ الفُرقانيةِ، وأَنَّا أخذناهما من الجماعاتِ المتواترةِ

---

(١) سقط من (ط).
(٢) سقط من (ط). وليس في النشر.
(٣) ليس في النشر.
(٤) في (خ): (عن). الذي أثبتُّه من (ط)، وهو الذي في النشر أيضًا.
(٥) في (خ): (الإمالة). والذي أثبته من (ط)، وهو الذي في النشر أيضًا.
(٦) ينظر: النشر: ١/٥٣-٥٤. وقد نقل المؤلف النص بمعناه لا بلفظه.
(٧) هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني الوائلي، إمام أهل السنة والجماعة، ومؤسس المذهب الحنبلي، ومن الأئمة المجتهدين في الحديث والفقه، له: المسند، والزهد، والعلل، وغيرها من المؤلفات. توفي سنة ٢٤١ للهجرة. ينظر: (سير أعلام النبلاء، للذهبي: ١١/١٧٧، والأعلام، للزركلي: ١/٢٠٣، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٢/٩٦).
(٨) سقط من (خ).
(٩) الصواب: في بعض تصانيفه، وليس في تصانيفه كلها.
(١٠) لم أقف على هذا القول في مصنفات الإمام أحمد، رحمه الله، ولا في غيرها. لكن معناه صحيح مشهور.
(١١) في النسختين: (القرَّاء)، وهو ما لا يناسب السياق، وما أثبته أكثر مناسبةً.
(١٢) سقط من (خ).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

القطعيةِ، لا من الآحادِ [الضعيفةِ] (١) الظَّنيةِ، فلو خَالَفَنا أقوالُ بعضِ الآحادِ فيها فلا نسمعُهُ، بل نردُّهُ لِمُخالفَتِهِ الجماعةِ الكثيرةِ التي يجبُ علينا اتِّباعُهم في الأحكامِ الدِّينيةِ، فَلِذَا سُمِّيْنَا: أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

فإذا عرفتَ هذهِ المقالاتِ اليقينيةَ، فاعْلَمْ: أَنَّ هذهِ الدَّعوى، [وهو] (٢) إثباتُ الضَّادِ الصَّحيحةِ قطعيةٌ، لأَنَّا نَدَّعِي التَّواتُرَ فيها، كما ندَّعي في سائرِها، إذ لا قائلَ بِالفَصْلِ، فلا بُدَّ لهُ من دليلٍ قَطْعِيٍّ.

فنقولُ: حروفُ القرآنِ العظيمِ، منها الضَّادُ الصحيحةُ متواترةٌ بكيفيةٍ يقرؤها جهابذةُ القُرَّاءِ، وأساتذةُ الحُفَّاظِ في البلادِ الإسلاميةِ العظيمةِ، كـ: [مَكَّةَ] (٣) المكرَّمةِ، والمدينةِ المنوَّرةِ، [ومِصْرَ] (٤)، والشَّامِ، وإسلامبولَ، وسائرِ المدائنِ الإسلاميةِ، من لَدُنِ رسولِ اللهِ، [عليه السَّلامُ] (٥) [٢/ظ] إلى يومِنا هذا.

لأنَّ العقلَ لا يُجَوِّزُ كونَ هؤلاءِ الأئمَّةِ الأجَلَّةِ مَعَ غايةِ كَثْرَتِهم، وتباينِ أَماكِنِهم، واختلافِ طبائعِهم، [اتفقوا] (٦) على الغَلَطِ الفاحشِ، والضَّلالةِ [الصَّريحةِ] (٧)، التي هيَ تغييرُ الضَّادِ الضَّعيفةِ إلى الضَّادِ الصَّحيحةِ، مِمَّا لا يشتبِهُ على الجَهَلَةِ، فضلاً عنِ المَهَرَةِ، مَعَ كونِ الضَّادِ، كما قالوا: أصعبُ الحروفِ القرآنيةِ التي تقتضي زيادةَ اهتمامٍ بشأنِها، وكمالَ تدرُّبٍ في حالِها (٨).

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقط من (ط).
(٣) في (ط): (كالمكة).
(٤) في النسختين: (والمصر).
(٥) في (خ): (ع م)، وهو اختصار من المؤلف، رحمه الله تعالى، لجملة: (عليه السلام)، وقد أثبتُّ جملةَ الدعاءِ كاملةً، لأن إثباتها هو المناسب في مقام الأدب مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وفي (ط): (صلى الله عليه وسلم).
(٦) زيادة يحتاجها سياق النص، وقَّرتهُا بـ (اتفقوا) دون غيرها من العبارات تماشيًا مع قول المؤلف، رحمه الله، بعدها: (كون هؤلاء الأئمة متفقين...).
(٧) في (ط): (الصرفة).
(٨) ينظر: النشر: ١/٢١٩.

وكيفَ يُجَوِّزُ العقلُ كونَ هؤلاءِ الأَئِمَّةِ متفقينَ على الضَّلالةِ في تغييرِ كلامِ الله تعالى مُذْ أَزمنةٍ طويلةٍ إلى زمانِ المرعشي[١] وجماعتِه الغَوِيَّةِ؟!

وكيفَ يجوزُ، معَ تَكَفُّلِ اللهِ تعالى لحفظِ كتابِهِ عن التغييرِ والتَّبديلِ، حيثُ قالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر/٩]، وقالَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت/٤١-٤٢][٢]؟!

وكيفَ يجوزُ ومعَ تَبْرِئَةِ النَّبيِّ، [عليه السَّلامُ][٣]، قُرَّاءِ أُمَّتِهِ عَنِ الاجْتِمَاعِ على الضَّلالةِ، حيثُ قال: (لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ)[٤]؟!

كيفَ يجوزُ، ومع قوله، عليه السَّلامُ[٥]: (المِرَاءُ[٦] في القُرْآنِ كُفْرٌ)[٧]؟! أي: الجِدالُ[٨]. ومعَ قولِهِ، عليه السَّلامُ: (سِتَّةٌ

(١) تقدمت ترجمته في قسم الدراسة.

(٢) في (خ): (وإنه لكتاب عزيز. لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه تنزيل من حكيم حميد).

(٣) في (ط): (صلى الله تعالى عليه وسلم).

(٤) الحديث بهذا اللفظ ضعيف ومضطرب، ولم يروه بلفظه هذا إلا ابن أبي عاصم في السنة، عن أبي مالك الأشعري مرفوعًا. كما قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في المقاصد الحسنة: ص٧١٦، رقم الحديث (١٢٨٨). ومعناه صحيح، وهو عند: الإمام أحمد في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير، وابن أبي خيثمة في تاريخه. (المقاصد الحسنة: ص٧١٦). والحديث، وإن كان في صحَّته خلاف، وفيه اضطراب، إلا أنَّ الفقهاء قد أخذوا به وعدُّوه دليلاً على الإجماع. ينظر: (أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لأبي عبد الرحمن محمد بن محمد درويش الشافعي، الشهير بالحوت: ص٣١٦، رقم الحديث ١٦٧١).

(٥) أثبت الناسخُ جملة الدعاء كاملةً في هذا الموضع من (خ)، وهي كاملة في (ط).

(٦) في (ط) بعدها: أي الجدال.

(٧) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١٣/٣٦٩، برقم (٧٩٨٩)، وفي مواضع غيره، وأبو داود في سننه: ٤/١٩٩، برقم (٤٦٠٣)، والنسائي في السنن الكبرى: ٧/٢٨٩، برقم (٨٠٣٩).

(٨) ينظر: شرح سنن أبي داود، لابن رسلان المقدسي الشافعي: ١٨/٩٣.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لَعَنْتُهُمْ، وَلَعَنَهُمُ اللهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابِ الدَّعْوَةِ)[1]، مِنها: الزَّائِدُ في كتابِ اللهِ[2].

كيفَ يجوزُ ومعَ إساءَةِ الظَّنِّ لهؤلاءِ الأَجِلَّةِ بمجرَّدِ خَبَرِ الآحادِ[3] الذي يحتملُ الغَلَطَ من ناقلِهِ، أو السَّهوَ من قائلِهِ؟!

كيفَ يجوزُ، ومع ظهورِ تغييرِ كتاب الله في مخالفةِ هذهِ الأمَّةِ، وخوفِ الكفرِ في هذهِ القضيةِ؟! ونحو ذلك مِنَ التَّعصُّباتِ القبيحةِ في مخالفةِ الثقاةِ العظيمةِ.

وهذا [القدرُ][4] كافٍ للمؤمنِ المُتأمِّلِ المُنصِفِ الخائفِ من العاقبةِ وسوءِ الخاتمةِ، عَصَمَنَا اللهُ من الغِوايةِ والضَّلالةِ، خصوصًا في كلامهِ الشَّريفِ، ونَظْمِهِ اللطيفِ.

وأيضًا: لو جَوَّزَ [العقلُ][5] توافقَ هؤلاء على [الغَلَطِ][6] الفاحشِ في الضَّادِ بمجرَّدِ خبر الآحادِ المفيدِ للظَّنِّ، يُجَوِّزُ [٣/و] توافقَهم عليهِ في سائرِها، [فحينئذٍ][7] يَدَّعي كُلُّ ملحدٍ كيفيةً في كلِّ حرفٍ، فيختلَّ أداءُ القرآنِ، كما لا

(١) الحديث أخرجه البغوي في مصابيح السنة: ٦/١٤٤، برقم (٨٧)، والهيثمي في مورد الظمآن إلى زوائد ابن حبان: ١/١٥٤، برقم (٥٢)، عن أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، والسيوطي في جمع الجوامع (الجامع الكبير): ٥/٢٤٥، برقم (١٤٧٢٦/١٠٢)، والمتقي الهندي في كنز العمال: ١٦/٨٧، برقم (٤٤٠٣٢).

(٢) في حاشية (خ): (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله، عليه السلام: «ستة لعنتهم، ولعنهم [اللهُ]، وكلُّ نبيٍّ مجاب: الزائدُ في كتاب الله)، أي: القرآن، وسائر كتبه، بأن يُدْخِلَ فيه ما ليس منه. وقال ابن حجر: أي الزائد في كتاب الله لفظةً لم تتواتر عن النبي، عليه السلام، زاعمًا قرآنيتها، لحرمة القراءة بالشَّواذِّ. فمن أتى بها على أنَّها من القرآن، مع اعترافه بأنَّ القرآنَ لا يثبتُ إلا بالتواتر، كما عليه عامَّة العلماء، صدقَ عليه، إنْ زادَ في كتاب الله، اللَّعنُ، لفسقِهِ، بل كفره». شرح مشكاة، في باب القدر، فيشمله).

(٣) في (ط): (الآحاد الغريبة).

(٤) في (ط): (العدد).

(٥) سقط من (خ).

(٦) زيادة يحتاجها سياق النص.

(٧) في (خ): (فح)، وهو اختصار من الناسخ، رحمه الله، لعبارة: (فحينئذٍ)، وقد فضَّلتُ كتابتها كاملةً تيسيرًا للقارئ.

يخفى على أهل الإيمانِ.

فلا نشكُّ بعدَ هذهِ المقدِّماتِ اليقينيةِ والظَّنيَّةِ[١] أنَّ ضادَهم الضعيفةَ المبتدعةَ الثابتةَ عندهم بخبر الآحادِ الظَّنيةِ خارجةٌ عن القرآنِ عند العبادِ، كائنةٌ من كلامِ أهلِ العِنادِ، فظهرَ: أنهم يبدِّلونَ كلامَ اللهِ، ويستحقُّون بذلك حرمانَ الشَّفاعةِ من رسولِ الله[٢]، [عليه السلام][٣]، وأيضًا يدخلون تحت قوله، عليه السلام: (سِتَّةٌ لَعَنْتُهم، ولَعَنَهم اللهُ).

وأيضًا لو أَحْضَرَنا اللهُ [تعالى][٤]، معاشرَ المتَّبعينَ للجماعاتِ القويَّةِ، وأَحْضَرَهم، معاشرَ المقلِّدينَ للمرعشي وجماعتِه الغَوِيَّةِ، فقال لنا: كيفَ قرأتمُ الضَّادَ؟ فنقولُ: قرأناها ضادًا صحيحةً اتِّباعًا لهؤلاء الأئمَّةِ الذين هم حُجَّتُنا بيننا وبينك في سائرِ الحروفِ العليَّةِ، والصِّفاتِ الجليَّةِ، فلا نشكُّ [أَنَّ][٥] الله تعالى لا يقول لنا: لِمَ ما تركتم هؤلاءِ الجماعاتِ العظيمةِ، واتَّبَعْتُم لِشِرْذِمَةٍ مُسيئةٍ[٦] قليلةٍ؟ بل يُكرمُنا بذلكَ الاتِّباعِ القويِّ بأنواعِ الإكرامِ، [ويُدخلُنا][٧] الجنَّةَ، إنْ شاءَ اللهُ [تعالى][٨]، بِسلامٍ.

ولو قال لهم: كيفَ قرأتمُ الضَّادَ؟ فيقولون: قرأناها ضادًا ضعيفةً تقليدًا لآحادٍ سخيفةٍ، وتضليلاً لأُمَّةٍ كثيرةٍ، وجماعاتٍ عظيمةٍ، وظَنًّا أنَّهم اتفقوا على تغييرِ كلامِكَ، وضلُّوا في تبديلِ خِطابِكَ، فلا نشكُّ أيضًا أَنَّ الله تعالى يقول لهم: هل ثبتَ لك الدَّليلُ القطعيُّ أم الخبرُ الآحادُ الظَّنِّيُّ[٩]؟ وهل ما وَجَبَ عليكمُ اتِّباعُ الجماعةِ، فضلاً عن الجماعاتِ؟ أَوَما

(١) في (ط): (والإقناعية).
(٢) في (ط): (شفاعة رسول الله).
(٣) سقط من (ط).
(٤) سقط من (خ).
(٥) سقط من (خ).
(٦) في (ط): (محسنة)، وهو خطأ فاحش.
(٧) في (ط): (ويدخلون).
(٨) سقط من (خ).
(٩) في (ط): (هل ثبت الدليل القطعي بخبر الآحاد الظني)؟

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

سَمِعْتُم [قولَه، عليه السلامُ][1]: (مَنْ شَذَّ عَنِ الجَماعَةِ شَذَّ إلى النَّارِ)[2]؟ فيدخلونَ بذلكَ الاتِّباعِ الضَّعيفِ البِدْعِيِّ النَّارَ، ويُعَذَّبونَ فيها، إنْ لَمْ يَعْفُوا، معَ الكُفَّارِ، فاعتبروا يا أولي الأبصارِ.

ونظيرُ ذلكَ بعينهِ: أنَّه تعالى إذا أَحضرنا، معاشرَ المؤمنينَ المُتَّبعينَ للكتابِ [٣/ظ] والسُّنَّةِ وعلماءِ الأمَّةِ، وأحضرَ معاشرَ المبتدعينَ المخالفينَ للكتابِ والسُّنَّةِ، الموافقينَ لمشايخِ البِدْعَةِ، وقال [لنا][3]: ما فعلتم، أيُّها المؤمنونَ؟ فنقول: اتبعنا كتابَك، [وسنَّةَ نبيِّكَ][4]، ونصرنا دينَك، وقهرنا عدوَّكَ، وأمرنا وأهدينا بالمعروف، ونهينا عن المنكر، تحصيلاً لرضاك. فلا نشكُّ، إن شاء الله تعالى، بذلك الاتِّباعِ الحَقِّ ندخلُ الجنانَ، وننالُ فيها أنواعَ النِّعَمِ والرِّضْوانِ.

وقالَ لهم: ما فعلتم، أيُّها [المُشَاقُّونَ][5]؟

فيقولون: خالفنا كتابك وسنة نبيك، ووافقنا طريقَ مشايخِ اللُّجيةِ، كالخلوتيةِ[6]، والجلوتيةِ[7]،

(١) سقط من (ط).
(٢) الحديث أخرجه الترمذي في سننه: ٣٦/٤، برقم (٢١٦٧)، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، وقال: حديث غريبٌ من هذا الوجه. وأخرجه السيوطي في جمع الجوامع (الجامع الكبير): ٣٨٢/٢١، برقم (١٨٠/٤٢٣)، والمتقي الهندي في كنز العمال: ١٥٦/١٢، برقم (٣٤٤٦١)، ٤٨/١٤، برقم (٣٧٩٠١)، كلهم عن ابن عمر، رضي الله تعالى عنهما.
(٣) سقط من (ط).
(٤) سقط من (ط).
(٥) في (ط): (العشاقون)، وهو تحريف.
(٦) طريقة صوفية، تنسب إلى مؤسسها كريم الدين الخلوتي (ت ٩٨٦هـ/١٥٧٨م) في مصر، يزعم أنه أخذها من النبي، صلى الله عليه وسلم، مباشرةً في اليقظة لا في المنام، وكان يقول: طريقتي محمدية. ينظر: (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، الدرر السنية: ٤٤٠/٨، وموسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: ص٤٢٠).
(٧) طريقة صوفية تركية، أسسها عزيز محمود هدائي الاسكوداري، والجلوتية نسبة إلى الجلوة، وهي مرحلة عندهم تبدأ بعد الخلوة، وقيل غير ذلك. وهي طريقة لها

والقدريةِ[١]، والمولويةِ[٢]، [والنصيريةِ[٥]][٦]، والإلحاديةِ[٧]، والسعديةِ[٣]، والخمرويةِ[٤]،

أتباع حتى الآن. ينظر: (الموسوعة الصوفية، د. عبد المنعم الحفني: ص١٠٥).

(١) هم الذين يزعمون أَنَّ كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. (التعريفات، للجرجاني: ١٧٤).

(٢) طريقة صوفية تركية، تنسب إلى المولى الشاعر الفارسي جلال الدين الرومي (ت ٦٧٢هـ)، في مدينة قونية التركية، وأصحابها يمارسون في طقوس أذكارهم الرقص والدوران حول أنفسهم، ولها أتباع كثيرون حتى الآن. ينظر: (موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة: ص٤٢١، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي: ٢٦٧/١، وموسوعة الفرق المنتسبة للإسلام: ٤٣٨/٨).

(٣) طريقة صوفية، تنسب إلى مؤسسها سعد الدين محمد بن المؤيد بن حمويه الخراساني (ت ٦٥٠هـ/١٢٥٢م)، وكان قد أسس طريقته هذه في دمشق، ثم رحل بها إلى خراسان لينشرها هناك. ينظر: (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام: ٣٧/٨).

(٤) لم أقف لها على تعريف.

(٥) حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث للهجرة، على يد مؤسسها محمد بن نصير النمري (ت ٢٦٠هـ/ ٨٧٣م)، وأكثر انتشارهم اليوم في بلاد الشام. ينظر: (موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة: ص٦٥١، والموسوعة الميسرة: ٣٩٠/١، وموسوعة الفرق: ٣٢٩/٦).

(٦) في (ط): (والنصربية).

(٧) نسبة إلى الإلحاد، وهو مذهب فلسفي يقوم فكرة عدمية أساسها إنكار وجود الله الخالق سبحانه وتعالى، فيدَّعي الملحدون أنَّ الكون وُجِدَ بلا خالق، وأنَّ المادة أزلية أبدية وهي الخالق والمخلوق في الوقت نفسه. وهي في الأصل نظرية فلسفية تدعو إلى هدم الدين والقضاء عليه، انتشرت في أوربا في العصور الوسطى، ثم انتقل إلى البلاد الإسلامية بعد انهيار الخلافة العباسية. ينظر: (الموسوعة الميسرة: ٨٠٣/٢).

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

[والحلوليةِ(١)](٢)، والوجوديةِ(٣)، وغيرها من الطرقِ [المِلِّيَةِ](٤).

واعتقدنا أَنَّ الشريعةَ قِشْرٌ، وأَنَّ الطريقةَ لُبٌّ، وأَنَّ أهلَ الشريعةِ ظاهريونَ، وأهل الطريقة هم العارفون، وأَنَّ العلماء غافلونَ، والمشايخَ واصلونَ(٥)، ونحو ذلكَ من التُّرَّهاتِ(٦) المبنيَّةِ على التقليداتِ المَحْضَةِ، حيثُ يقولونَ: وجدنا مشايخَنا على ذلك، وإنَّا على آثارِهم لمهتدونَ، وإن كانوا لا يعقلونَ شيئًا، ولا يهتدون.

فلا نشكُّ أنَّهم بذلك [الاتِّباعِ](٧)

(١) نسبةً إلى الحلول، وهم الذين يقولون بالحلول والاتحاد، بحيث تكون إحدى الذاتين وعاءً للأخرى، وحقيقة مذهبهم أنَّ وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى، وليس وجودها غيره، ولا شيء سواه، فيقولون بجواز حلول الله تعالى في خلقه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. ينظر: (موسوعة الفرق: ٦/٤٨٥).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) اتجاه فلسفي يغلو في قيمة الإنسان ويبالغ في التأكيد على تفرده، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار، ولا يحتاج إلى موجِّهٍ. وهي فلسفة عن الذات أكثر منها فلسفة عن الموضوع. وتعتبر جملة من الاتجاهات والأفكار المتباينة التي تتعلق بالحياة والموت والمعاناة والألم، وليست نظرية فلسفية واضحة المعالم. ونظراً لهذا الاضطراب والتذبذب لم تستطع إلى الآن أن تأخذ مكانها بين العقائد والأفكار. ينظر: (الموسوعة الميسرة: ٢/٨١٨).

(٤) في (ط): (العلية)، وهو خطأ فاحش.

(٥) ينظر في بيان هذه المفاهيم والردِّ عليها: تنوير الأفهام لبعض مفاهيم الإسلام، للشيخ محمد أبو شقرة: ص٣٥-٤٥، تبصير أُولي الألباب في حكم تقسيم الدين إلى قشور ولباب، للأُستاذ محمد إسماعيل: ص٤٥-٦٠. وينظر أيضًا: فتوى تقي الدين السبكي في تسمية الصوفية أهل الفقه: بأهل القشور، كما في آخر كتاب: الكلام على السماع، لابن القيم: ص٤٥٢، وينظر: معجم المناهي اللفظية، لبكر أبي زيد: ص١٠٠-١٠١، ٤٢٩.

(٦) التُّرَّهاتُ، بِضَم التَّاء وَفتح الرَّاء الْمُشَدّدَة: الأباطيلُ، واحدها: تُرَّهةٌ، وَأَصله: ترهات الطّرق، وَهِي بنياتها وَمَا تشعب مِنْهَا. وَقيل التَّاء فِيهِ منقلبة من وَاو، وَأَصله من الوره، وَهُوَ: الْحمق. ينظر: (مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض: ١/١٢١، مادة «تره»، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي: ص١٢٤٤).

(٧) سقط من (خ).

الباطلِ البِدْعِيِّ لا يُعْذَرُونَ، بل يُدْخَلُونَ النَّار، فيعذَّبونَ ويُفْضَحونَ فيها بين الكفَّار، كما قال، عليه السلامُ: (أَصْحَابُ [البِدَعِ][١] كِلابُ [أَهْلِ][٢] النَّارِ)[٣].

وأَمَّا قولُ المَرْعَشِيِّ الضَّالِّ المُضِلِّ، المُخِلِّ للاعتقادِ: إنهُ لمَّا كانَ تمييزُ الضَّادِ عَنِ الظَّاءِ مُشْكِلاً بالنسبةِ إلى سائرِ الحروفِ[٤]، أَمرَ الجزريُّ بتمييزِهِ عن الظاء، [فقال][٥]:

وَمَيِّزِ الضَّادَ عَنِ الظَّاءِ[٦]

وقال [أيضًا][٧] في الرِّعايةِ[٨]: (الضَّادُ حَرْفٌ يُشْبَّهُ لَفْظُهَا بِلَفْظِ الظَّاءِ)[٩]، (والظَّاءُ حَرْفٌ يُشَبَّهُ لَفْظُهَا بِلَفْظِ الذَّالِ)[١٠]، ثم قال: (والحَاصِلُ: أَنَّ الحُرُوفَ الثَّلاثَةَ مُتَشَابِهَةٌ فِي السَّمْعِ، وَإِنَّمَا الفَرْقُ [٤/و] بِالمَخَارِجِ وَالصِّفَاتِ)[١١]. وهذا أقوى شُبَهِهِم، ومَنْشَأُ غَلَطِهِم، فنقولُ في جوابِهِ: هذا القولُ لا يَدِلُّ على مطلوبِكم.

أَمَّا أولًا: فلأَنَّا لا [نسلِّمُ][١٢] أن مُرَادَ الجَزَرِيِّ بقولِهِ: (وَمَيِّزِ الضَّادَ): التَّشْبِيهُ

---

(١) سقطت من (خ).
(٢) سقطت من (خ).
(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه المتقي الهندي في كنز العمال: ١/٢٢٣، رقم (١١٢٥). ورواه أبو طاهر السِّلفي في الطيوريات: ٣/٨٨٧، عن أبي أمامة، رضي الله عنه، بلفظ: (كلاب أهل النار، أهل البدع).
(٤) ينظر: جهد المقل: ص١٦١.
(٥) سقط من (ط).
(٦) جزء بيت لابن الجزري في مقدمته، وتمامه:
والضَّادَ باستطالةٍ ومخرجِ ميِّز من الظَّاء، وكلُّها تجي
ينظر: (المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه «المقدمة الجزرية»، لابن الجزري، بشرح د. غانم قدوري الحمد: ص١٤٤، البيت (٥٢)، وشرح المقدمة: ص٤٣٩). ثم شرع ابن الجزري بعد هذا البيت بذكر الكلمات اللواتي فيهنَّ ظاء.
(٧) سقط من (ط).
(٨) كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، وهو من أوائل المؤلفات في علم التجويد.
(٩) ينظر: الرعاية: ص١٨٣.
(١٠) ينظر: الرعاية: ص٢٢٠.
(١١) ينظر: الرعاية: ص١٨٣.
(١٢) في (خ): (نم)، وهو من اختصارات الناسخ، وشبتُّه كاملاً يسيرًا للقارئ.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

على أنهما متشابهانِ في السَّمْعِ، لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ مرادُه: [ألبتَّةَ][1] أنَّ الضادَ لا يُشْبِهُ الظَّاءَ في السَّمْعِ؟ لكن لِصُعُوبَةِ الضَّادِ عَلى اللِّسانِ بِلا تَدَرُّبٍ فيها، قَدْ يَقَعُ في تَلَفُّظِها الغَلَطُ، ويتكلَّمُها مَنْ لَمْ يتدرَّب فيها على الثقاة كالظَّاءِ[2]، كما يتكلَّمُه العامَّةُ، فَوَجَبَ التَّنْبِيْهُ بالتَّمييزِ بين الضَّادِ والظَّاءِ[3].

وَيَدِلُّ عليه ما قالَه في النَّشْرِ: (أَنَّ الضَّادَ انْفَرَدَ بالاسْتِطَالَةِ، وليس في الحروفِ ما يَعْسُرُ على اللِّسانِ مِثْلُهُ، فإنَّ أَلْسِنَةَ النَّاسِ فيهما مختلفةٌ، فمنهم مَنْ يُخْرِجُها ظاءً مُعْجَمَةً، ومنهم مَنْ يَمْزِجُها بالذَّالِ المعجمةِ، ومنهم مَنْ يَمْزِجُها بالزَّاءِ، وكُلُّ ذلك لا يجوزُ)[4]، وإنَّما خُصَّ بِالتَّمييزِ عَنِ الظَّاءِ بالذِّكرِ لِكَثْرَةِ الغَلَطِ فيهما دونَهما.

وقالَ سيبويه[5] في الكتاب: (مِنَ الحروفِ المُسْتَهْجَنَةِ الغَيْرِ الفَصِيْحَةِ: الضَّادُ الضَّعِيْفَةُ)[6]. وقال الجاربردي[7] في شرح الشافية: (الضَادُ الضَّعِيْفَةُ لَيْسَتْ مِنَ الحُروفِ العربيةِ المُسْتَحْسَنَةِ)[8].

(١) سقط من (ط).
(٢) ينظر: الرعاية: ص١٨٣.
(٣) ينظر: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري: ص١٤٠، وشرح المقدمة: ص٤٤٠.
(٤) ينظر: النشر: ١/٢١٩-٢٢٠.

(٥) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، بالولاء، الملقب سيبويه، إمام النحويين، وأول من بسط علم النحو، ولد في شيراز، ورحل إلى البصرة، فلازم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وصنف أول كتاب في النحو، والذي يعرف بكتاب سيبويه، توفي سنة ١٨٠ للهجرة. ينظر: (طبقات اللغويين والنحويين، للزبيدي: ص٦٦، والأعلام: ٥/٨١، ومعجم المؤلفين: ٨/١٠).
(٦) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٢.
(٧) هو فخر الدين، أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، فقيه شافعي، ولد واشتهر في تبريز، من أبرز مؤلفاته: شرح شافية ابن الحاجب، وشرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، توفي سنة ٧٤٦ للهجرة. ينظر: (الأعلام:١/١١١، ومعجم المؤلفين: ١/١٩٨).
(٨) ينظر: شرح الشافية: ٢/٤٥٥، ضمن مجموع الشافية وشروحها.

وأَمَّا [ثانيًا][١]: فلأَنَّه يجوزُ أن يكونَ الواقعُ في عبارةِ الجزري، وصاحبِ الرعاية هو الطَّاءُ المُهْمَلةُ، والتشبيهانِ في السَّمْعِ للضَّادِ الصَّحيحةِ التَّواتُرية، لا للضَّادِ الضعيفةِ البِدْعِيَّةِ، لأنهما لم يقيداها بالمعجمةِ، فيكون قولُهما موافقًا للقرَّاءِ المَهَرَةِ، ومطابقًا للحفَّاظِ الكَمَلَةِ.

فبعدَ هذينِ الاحتمالينِ القويينِ، كيف يستدلُّونَ بهما على نقيضِ هذهِ الدَّعْوى القطعيةِ التواتريةِ بمجردِ النقولِ الآحاديةِ الظَّنيةِ، ولا يعرفونَ عدمَ ملائمةٍ بين الدَّعْوَى والدَّليلِ، ولا عَدَمَ تمامِ التَّقريبِ بَعْدَ تمامِ الدَّليلِ، ويُضِلُّونَ بها خَوَاصَّ الأُمَّةِ، ويُقابِلونَ بهما تَواتُرَ الأَئِمَّةِ؟!

وأَمَّا ثالثًا: فلأنه يجوزُ أن يَغْلَطَ صاحبُ الجَزَرِيَّة[٢]، [٤/ظ] وصاحبُ الرِّعَايَةِ لصُعوبةِ الضَّادِ، كما غَلَطَ الجَزَرِيُّ في النَّشْرِ، حيثُ القراءاتُ [العَشْرُ][٣] مِنَ القرآنِ أُثْبِتَ التواترُ فيها، على زَعْمِهِ[٤]، مع أنَّ جمهورَ القُرَّاءِ من أصحابِ السَّبْعةِ وغيرِها اتفقوا على أنها مشهورةٌ لا متواترةٌ كالقراءاتِ [السبع][٥]، ولا آحادٌ كالقراءاتِ الشَّاذَّةِ.

كما غلط الإمامُ الخليلُ[٦] في جَعْلِ مخرجِ الضَّادِ من مخرجِ الجيمِ والشِّيْنِ[٧]، مخالفًا الجمهورَ القائلينَ: بأنَّ مخرجَه

(١) سقط من (خ).

(٢) هو الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، والجزرية هي منظومته في التجويد، الموسومة: بالمقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، من أشهر متون التجويد، ولها طبعات متعددة، وحقَّقها أساتذة كثيرون، منهم: د. أيمن رشدي سويد، ود. يحيى الغوثاني، ود. غانم قدوري الحمد، ولعلَّ أفضل تلك التحقيقات، هو تحقيق أستاذنا الدكتور غانم قدوري الحمد، حفظه الله.

(٣) في (خ): (العشرة).

(٤) ينظر: النشر: ١/٣٧-٤٠.

(٥) في (خ): (السبعة).

(٦) هو الخليل بن أحمد لن عمرو الفراهيدي البصري، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو شيخ سيبويه وأستاذه، من مؤلفاته: معجم العين، توفي في البصرة سنة ١٧٠ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٢/٣١٤، ومعجم المؤلفين: ٤/١١٢).

(٧) ينظر: العين: ١/٥٨.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

من طَرَفِ اللِّسانِ، مستطيلةً إلى ما يلي الأضراسِ من الجانبِ الأيسرِ غالبًا، ومن الأيمنِ نادرًا، وهو الأصعبُ، أو من الجانبينِ، وهو الخاصَّةُ لسيدِنا عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

والحاصلُ: أنَّ من قواعدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: أَنَّ مخالفةِ الجمهورِ بلا برهانٍ، باطلٌ لا يُسْمَعُ، وفاسدٌ لا [يَطْمِعُ][2]، ولذا قال، عليهِ السَّلامُ: (عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ). فعلى هذا نقولُ: ضادُكم الضعيفةُ المبتدعةُ الآحاديةُ الظنيةُ باطلةٌ، لأَنَّها مخالفةٌ للجماعةِ النَّاجِيَةِ، بلا دليلٍ ظَنِّيٍّ، فضلاً عن برهانٍ قَطْعِي، فكُلُّ شيءٍ شأنُه كذا [فهو][3] باطلٌ، فَضَادُكُمْ باطِلَةٌ.

وبالجملةِ: لو قلنا لهم: حروفُ القرآنِ متواترةٌ أم مشهورةٌ أم آحادٌ؟

فيقولون: متواترةٌ.

ولو قلنا: من أين عرفتم أَنَّها متواترةٌ؟

فيقولون: من هؤلاءِ الأَئمَّةِ الأَجِلَّةِ.

ولو قلنا: الضَّادُ متواترةٌ كسائرِ الحروفِ العَلِيَّةِ؟

فيقولونَ: [متواترةٌ][4] كَذَلِكَ.

ولو قلنا: أَيُحْتَمَلُ الغَلَطُ في هذهِ الحروفِ الجليةِ؟

فيقولون: لا.

ولو قلنا: أَيُمْكِنُ تَكَلُّمُ الضَّادِ بدونِ كيفيةٍ من الكيفياتِ[5]؟

فيقولون: لا.

ولو قلنا: كيفيةُ كلِّ حرفٍ متواترةٌ كنفسهِ أو لا؟

فيقولون: متواترةٌ كنفسهِ[6].

---

(١) ينظر: ينظر: الرعاية: ص، وجهد المقل: ص١٣٠، وشرح المقدمة الجزرية: ص٢٥٠-٢٥٤.

(٢) في (ط): (يسمع).

(٣) سقط من (ط).

(٤) سقطت من (خ).

(٥) أي هيئات النطق.

(٦) قال الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): (مَا اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ مِمَّا يَتَنَوَّعُ صِفَةُ النُّطْقِ بِهِ، كَالْمُدَّاتِ وَتَخْفِيفِ الْهَمَزَاتِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ وَتَرْقِيقِ الرَّاءَاتِ وَتَفْخِيمِ اللاَّمَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَبِّرُ

ثُمَّ بعدَ ذلكِ كُلِّه كالشَّيْطَانِ[مَحْسَنُوهُ][1]، ومِن كمالِ عَجْزِهم [مَحَوْهُ][2].

واللهُ يُحِقُّ الحَقَّ بكلماتِه، وَلَوْ كَرِهَ المُبْطِلُونَ.

﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾

[الأعراف/٨٩].

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ الفَتْحِيَّةُ فِي بَيَانِ الضَّادِ القَطْعِيَّةِ.

عَنْهُ الْقُرَّاءُ بِالْأُصُولِ، فَهَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ مِنَ الاِخْتِلَافِ الَّذِي يَتَنَوَّعُ فِيهِ اللَّفْظُ، أَوِ الْمَعْنَى ; لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْمُتَنَوِّعَةَ فِي أَدَائِهِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا وَاحِدًا، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْحَاجِبِ، بِقَوْلِهِ: «وَالسَّبْعَةُ مُتَوَاتِرَةٌ فِيمَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ: كَالْمَدِّ، وَالْإِمَالَةِ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزِ وَنَحْوِهِ»، وَهُوَ وَإِنْ أَصَابَ فِي تَفْرِقَتِهِ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ فِي ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ وَاهِمٌ فِي تَفْرِقَتِهِ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ نَقْلِهِ وَقَطْعِهِ بِتَوَاتُرِ الاِخْتِلَافِ اللَّفْظِيِّ دُونَ الْأَدَائِيِّ، بَلْ هُمَا فِي نَقْلِهِمَا وَاحِدٌ وَإِذَا ثَبَتَ تَوَاتُرُ ذَلِكَ كَانَ تَوَاتُرُ هَذَا مِنْ بَابٍ أَوْلَى، إِذِ اللَّفْظُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِهِ، أَوْ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِوُجُودِهِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَوَاتُرِ ذَلِكَ كُلِّهِ أَئِمَّةُ الْأُصُولِ، كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ الْبَاقِلَّانِيِّ فِي كِتَابِهِ الاِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَقَدَّمَ ابْنَ الْحَاجِبِ إِلَى ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ). (النشر: ١/ ٣٠).

(١) في (ط): (محسنون).

(٢) في (ط): (يخسؤون).

ملحقٌ

حاشِيةٌ على الرِّسَالَةِ الفَتْحِيَّة

للشَّيْخِ داودَ القَارِصي الحَنَفِي

لِمُؤَلِّفٍ مَجْهُولٍ

[١/و] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

قَوْلُهُ: (حَقَائِقُها أَصْوَاتٌ) أ. هـ: اتَّفقَ المحقِّقونَ على كونِ الحرفِ: هيئةً عارضةً للصَّوتِ[3]، كـ: الشَّيْخِ الرَّئِيسِ[4]،

---

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني: ٦/١، وشرح المقدمة الجزري: ص٢٢٣.

(٤) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن سينا، يلقّب بالشيخ الرئيس، فيلسوف، طبيب، من تصانيفه: القانون في الطب، وله رسالة في أسباب حدوث الحروف، توفي بهمذان سنة ٤٢٨ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٢٤١/٢، ومعجم المؤلفين:

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

والعلاَّمةِ الأَصفهاني[1]،
والسَّيِّدِ السَّمَرْقَنْدِي[2]،
والإمامِ الرَّازي[3]، وغيرهم[4].
فَعُلِمَ أَنَّ الحرفَ والصَّوْتَ متغايرانِ[5]،

٤/٢٠). ورأيه في كيفية حدوث الصوت ذكره في رسالته: ص٥٦-٥٧.

(١) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، الأصفهاني أو الأصبهاني، المعروف بالراغب، أديب، من الحكماء العلماء، من أهل أصبهان، سكن بغداد واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي، من أشهر تصانيفه: محاضرات الأدباء، ومفردات ألفاظ القرآن، والذريعة إلى مكارم الشريعة، توفي سنة ٥٠٢ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٢/٢٥٥، ومعجم المؤلفين: ٤/٥٩). إذ قال: (الصَّوْتُ: هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين، وذلك ضربان: صَوْتٌ مجرّدٌ عن تنفّس بشيء كالصَّوْتِ الممتدّ، وتنفّس بِصَوْتٍ ما. والمتنفّس ضربان: غير اختياريّ: كما يكون من الجمادات ومن الحيوانات، واختياريّ: كما يكون من الإنسان، وذلك ضربان: ضرب باليد كصَوْتِ العود وما يجري مجراه، وضرب بالفم. والذي بالفم ضربان: نطق، وغير نطق، وغير النّطق كصَوْتِ النّاي، والنّطق منه إما مفرد من الكلام، وإمّا مركّب، كأحد الأنواع من الكلام). (المفردات في غريب القرآن: ص٤٩٦).

(٢) هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، عالم بفقه الحنفية، أديب، من مؤلفاته: مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق، في فقه السادة الحنفية، ويسمَّى اختصارًا: بالمستخلص، والرسالة السمرقندية في الاستعارات، وحاشية على المطول، وشرح الرسالة العضدية، وشرح رسالة السجاعي في النحو واللغة. توفي بعد سنة ٨٠٨ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٥/١٧٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي المخطوط والمطبوع: ١/٧٧-٧٨). ولم أقف على رأيه.

(٣) هو فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، الإمام المفسِّر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، من أبرز تصانيفه: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير، والمحصول في علم الأصول، والمطالب العالية، وغيرها. توفي بهراة سنة ٦٠٦ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٦/٣١٣، ومعجم المؤلفين: ١١/٧٩). ورأيه هذا في التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): ١/٢٨.

(٤) ينظر: الكليات، للكفوي: ص٣٩٤.

(٥) فالمؤلف هنا يرى أنَّ بين الصوت والحرف فرقًا، فالصوت عنده هو النفس الخارج

فَظهرَ أنَّ قولَه: (حقائقُها أَصْوَاتٌ) مِمَّا لا صِحَّةَ لَهُ أصلاً[١].

قوله: (مُتَوَاتِرَاتٌ اتِّفَاقًا): أقولُ: لا [تَصِحُّ][٢] دعوى الاتِّفاقِ في كَوْنِ جَوْهرِ القُرآنِ متواترًا، مَعَ مخالفةِ بعضِ الأصوليينَ، كـ: صاحبِ البدائعِ[٣]، ذاهبًا إلى الشُّهْرةِ دُونَ التَّواتُرِ[٤].

قوله: (وَلِذَا)[٥] أ. ه: سخافةُ هذا القَوْلِ لا [تَخْفَى][٦] على مَنْ لهُ أَدْنَى معرفةٍ بأساليبِ التَّراكيبِ العربيةِ، لأنَّ هذا العنوانَ يقتضي الاتِّفاقَ في السِّياقِ، والسِّياقُ وهما مُختلفانِ[٧].

(أو ما سمَّاه المعاصرون بالصوت الساذج، وهو الصوت العاري عن الحركات والسكنات، ويكون في الحيوان غير الآدمي. ينظر: الفوائد المسعدية في شرح الجزرية، للمسعدي: ص٣٢)، والحرف هو الهيئة المنطوقة. ويقول الدكتور غانم قدوري الحمد في ذلك: (وقد يستعمل الحرف للدلالة على الرمز المكتوب، أي: ما نسميه بحروف الهجاء، وبفضِّل الدارسون المحدثون استعمال مصطلح «الرمز» للمرسوم، و «الصوت» للمنطوق). شرح المقدمة الجزرية: ص٢٢٦. وفضَّل استعمال مصطلح «حرف»، في شرحه على الجزرية، للدلالة على الصوت اللغوي الذي تتشكل منه الألفاظ، وذلك لشدَّة ارتباطه بالنصوص القديمة التي لم تستخدم غيره.

(١) لكن يرد على اعتراضه هذا: احتمال كون المؤلف (القارصي) قد أراد بحقائق الحروف أصلها من حيث تحرك الأوتار الصوتية، إذ معلوم أن النفس لا يسمَّى صوتًا حتى يتحرك به الوتران، فلا اعتراض عليه في ذلك.

(٢) في الأصل: (يصح).

(٣) هو علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، فقيه حنفي من أهل حلب، من تصانيفه: برائع الصنائع في ترتيب الشرائع، في الفقه الحنفي، ويُسَمَّى اختصارًا: «البدائع»، والسلطان الكبين في أصول الدين، توفي بحلب سنة ٥٨٧ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ٢/ ٧٠، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٧٥-٧٦).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني: ١/ ٢٠٤-٢٠٥، ٥/ ١١١، ومرآة الأصول: ص١٧.

(٥) في الرسالة الفتحية: (فلذا).

(٦) في الأصل: (يخفى).

(٧) يعني: أنَّ عنوان «أهل السنة والجماعة» إنما هو في قضايا العقيدة، وسياق الكلام يتحدث عن تواتر القراءات وحروفها، ومنها الضاد الصحيحة. ويبد أن صاحب

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

قوله: (فَاعْلَمْ أَنَّ هذهِ الدَّعْوَى، وَهُوَ إِثْبَاتُ الضَّادِ الصَّحِيْحَةِ قَطْعِيَّةٌ): هذا ركيكٌ جدًا، لأنَّ الدَّعوى: وجودُ الضَّادِ الصَّحيحةِ في القرآنِ[١]، فالإثباتُ ليس عينَ الدَّعْوى[٢].

فقوله: (وَهُوَ إِثْبَاتُ) غَلَطٌ فَاحِشٌ، ومعنى كَوْنِ الدَّعْوَى قطعيةً: عَدَمُ كِفايةِ الظَّنِّ فيها، بَلْ لا بُدَّ مِنَ العِلْمِ اليقيني[٣]، والمشهورُ في مثلِ هذا: كَوْنُ الدَّعْوى يقينيةً، وهو ظاهرٌ عِنْدَ مَنْ تَتَبَّعَ كُتُبَ القَوْمِ[٤].

قوله: (لأَنَّا نَدَّعِي) أ. هـ: مفادُهُ هذا كَوْنُ الدَّعوى متواترةً، ومفادُ ما قبلَهُ كونُ الدَّعوى قطعيةً[٥]، [فحينئذ][٦] يَلْزَمُ

التعليق متحامل على المصنِّف، فهو يبحث عن حجة، ولو كانت واهيةً لتخطئته. وإنما أراد المصنف من قوله: (فلذا سمينا بأهل السنة والجماعة) أننا نتبع جماعة المسلمين ولا نشذُّ مع الآراء والجماعات الشاذة. فمن هنا ناسب العنوانُ السياقَ.

(١) وهو ما تؤيده نصوص علماء العربية والتجويد القديمة. ينظر: (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد: ص١٧٣، ٢٧٣، وشرح المقدمة الجزرية: ص٢٥٠-٢٥٥، ٣١٧-٣٢٢).

(٢) بل هو عند المصنف عين الدعوى، إذ ادَّعى أن الضاد الصحيحة موجودة في القرآن، وهذا واقع بلا شك، ثم أثبت أنَّ وجودها بما تواتر عن السلف من القرَّاء والفقهاء. فأين عدم المطابقة بين الدعوى وإثباتها في كلام المصنف؟

(٣) وهو ما يفيده التواتر.

(٤) أراد القارصي: أنَّ تواتر الضاد الصحيحة، هو جزء من تواتر حروف القرآن، والتواتر عنده يفيد العلم اليقيني، لا الظني. وقد استفاضت كتب علماء العربية والتجويد القديمة في وصف الضاد الصحيحة، وبيان مخرجها، وصفاتها، وهو وصف مستنده المشافهة عن الذين تلقوا القرآن من النبي، صلى الله عليه وسلم.

(٥) لا يلزم ذلك من كلام القارصي، بل هو محمول على تنوع أساليب الكلام.

(٦) في الأصل: (فح).

الدَّوْرُ[١]، إذْ لا فَرْقَ بين المَفَادَيْنِ[٢].

قوله: (فَنَقُولُ) أ. هـ: اسْتَصْعَبَ[٣] الإِمَامُ الرَّازِي في تَفْسيرِ سورةِ الفاتحةِ[٤]: تواتُرَ القُرآنِ بوجهينِ، بَلْ بوجوهٍ ثلاثةٍ، فَارْجِعْ إليهِ[٥]. فَكيفَ [تكونُ][٦] حروفُ القرآنِ متواترةً[٧]؟

قوله: (مِمَّا لا يَشْتَبِهُ) أ هـ: إنْ كانَ أصلُ العبارةِ هكذا فشناعتُها لا [تَخْفَى][٨] على أَحَدٍ، لِعَدَمِ رَبْطِهِ بِشَيْءٍ[٩].

قوله: (وَمَعَ قَوْلِهِ [عَلَيْهِ السَّلاَمُ]

---

(١) الدور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، كتوقف (أ) على (ب). ومثاله مقالتهم المشهورة: الدجاجة من البيضة والبيضة من الدجاجة. ينظر: (التعريفات، للجرجاني: ص١٠٥، والكليات، للكفوي: ص٤٤٧).

(٢) بل الفرق بين المفادين ظاهر، فهو في الأول: إثبات وجود الضاد الصحيحة بشكل قطعي، وفي الثاني: إثبات خطأ من أنكر وجودها فجعلها ظائيةً.

(٣) في حاشية الأصل: (هذا إيرادٌ على طريقِ البحثِ، لا على طريقِ الاعتقادِ، فتأمَّلْ، وكُنْ على بصيرةٍ).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ١/ ٧٠.

(٥) وذلك في المسألة الثالثة عشرة من مسائل تفسير سورة الفاتحة. ينظر: مفاتيح الغيب: ١/ ٧٠.

(٦) في الأصل: (يكون).

(٧) جاء في حاشية الأصل: (نقل في الكتب القديمة: أن ابن مسعود، رضي الله عنه، كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن. واعلم: أن هذا في غاية الصعوبة، لأنا إذا قلنا إن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالماً بذلك، فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلاً في ذلك الزمان، فهذا يقتضي أن يقال: إن نقل القرآن ليس بمتواتر). وقال بعد هذا الهامش في الحاشية أيضاً: (في الأصل: وذلك يخرج القرآن من كونه حجة يقينية، والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل كاذب، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة. مفاتيح الغيب، للإمام الرازي). وهو في مفاتيح الغيب: ١/ ٧٠.

(٨) في الأصل: (يخفى).

(٩) بل هو مرتبط بكلامه عن عدم تصور العقل اتفاق علماء الأمة على الخطأ الفاحش في حروف القرآن.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

[١]: سِتَّةٌ) أ. هـ: إنْ أرادَ بهذا إثباتَ أصلِ الدَّعوى، وهو كونُ الضَّادِ الصحيحةِ موجودًا في القرآنِ فلا صِحَّةَ لهُ، لِتَبَعُدِّهِ عنها[٢]، وإنْ أرادَ إثباتَ عَدَمِ تجويزِ العقلِ كونَ الأَئِمَّةَ على الضَّلالِ[٣]، فلا دِلالةَ لهُ عليهِ [بوجهٍ] [٤] [١/ظ] مِنَ الوُجوهِ، وإنْ أرادَ شيئًا آخَرَ فَلْيُبَيِّنْ، حَتَّى نَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ.

قوله: (بِمُجَرَّدِ خَبَرِ الآحَادِ) أ. هـ: يقتضي هذا كونَ تحريفِ المحرِّفينَ مستنداً بخبرِ الواحدِ، وهو ليسَ كذلك، لأنَّهم إنَّما أسندوا تحريفَهم بالتسويلاتِ الشَّيْطانيةِ، فكانوا من أحزابِه.

قوله: (وأَيضاً لو جَوَّز العقلُ) أ. هـ: ملازمةُ هذا القياسِ في حَيِّزِ المنعِ بِسَنَدِ أنَّ توافقَهم في الضَّادِ على الفاحشِ إنَّما يلزمُ لخصوصيةٍ في الضَّاد، كَعُسْرِ التَّلَفُّظِ.

قوله: (بِخَبَرِ الآحَادِ) أ. هـ: ينادِي زَيَلُه[٥] بأعلى صوتهِ على فسادِه.

قوله: (حِرْمَانَ شفاعتِه، عليهِ السَّلامُ): سوقُ هذا يقتضي كونَ الحرفِ مُسَلَّمًا، وهو مخالفٌ لِمَا نَقَلَهُ في السَّابِقِ عنِ التَّلْويحِ[٦].

قوله: (وأَيْضًا يَدْخُلُونَ) أ. هـ: عَدَمُ دخولِهم تحتَ هذا الحديثِ ظاهرٌ، لأنَّه وَرَدَ في حَقِّ الزَّائِدِ دُوْنَ المُبْدِلِ، والحالُ أنَّهم مُبْدِلُونَ[٧].

---

(١) في الأصل: (ع م).
(٢) لا شكَّ في أنَّ القارصي أراد وجود الضاد الصحيحة، وأثبت ذلك.
(٣) سياق كلام القارصي في رسالة يؤكد أنه لم يرد هذا الأمر، وعجبًا للمصنف كيف حمله تعصبه على القارصي على افتراض هذا الشيء البعيد عليه؟؟!!
(٤) في الأصل: (بوجوه).
(٥) أي: تناقضه وتباينه. ينظر:(الصحاح، للجوهري: ٤/ ١٧٢٠ مادة «زيل»، ومقاييس اللغة: ٣/ ٤١ مادة «زين»).
(٦) تقدَّم نخريجه في موضعه.
(٧) بل يدخل فيه المبدلُ. قال ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ): («الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ» أَيِ: الْقُرْآنِ، وَسَائِرِ كُتُبِهِ؛ بِأَنْ يُدْخِلَ فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ، أَوْ يُؤَوِّلَهُ بِمَا يَأْبَاهُ اللَّفْظُ، وَيُخَالِفَ الْحُكْمَ كَمَا فَعَلَتِ الْيَهُودُ، وَالزِّيَادَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي نَظْمِهِ وَحُكْمِهِ كُفْرٌ، وَتَأْوِيلُهُ بِمَا

قوله: (إنْ لَمْ يُعْفَوا) أ. هـ: هذا يقتضي بظاهرِهِ جوازَ عَفْوِ الكُفْرِ، وهو مخالفٌ لمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ[١].

قوله: (فَنَقُوْلُ في جَوَابِهِ) أ. هـ: أجابَ بهذا عن قَوْلِ المخالفينَ، بوجوهٍ ثلاثةٍ:

الأَوَّلُ: منعُ ما سَلَّمَهُ القومُ من أنَّ بينهما تَشَابُهًا في الجُمْلَةِ، ويؤيِّدُه ما نَقَلَهُ عن النَّشْرِ، على أنَّه ينطوي على كلامٍ زائدٍ لا مناسبةَ بينهما، وهو ما نَقَلَهُ عن الكتابِ، وشرحِ الشَّافِيَةِ.

والثَّاني: يَشْهَدُ بفسادِهِ إيرادُ الظَّاءَاتِ في الأبياتِ، بَعْدَ أَمْرِه بالتَّمْيِّيزِ[٢].

والثالِثُ: نِسْبَةُ الإمامِ الهُمَامِ، مُقْتَدى الأَنامِ في عِلْمِ القِراءاتِ[٣] إلى الغَلَطِ. [و][٤] مَنْشَأُ هذا ليسَ إلَّا سوءُ أَدَبِه، وَقِلَّةُ فَهْمِه، وأَقْبَحُ من هذا نِسْبَةُ أستاذِ إمامِ الأَئِمَّةِ إلى الغَلَطِ في جَعْلِ مَخْرَجِ الضَّادِ شَجْرِيَّةً، والحالُ أَنَّهُ إمامٌ جليلٌ بَيِّنُ البُرهانِ[٥]، لا يُنْكِرُه إلَّا سَفِيهٌ.

قوله: (نَقُولُ: ضَادُكُم) أ. هـ: بَيْنَ هذه الدَّعوى والدَّليلِ مخالفةٌ ظاهرةٌ على مَنْ لهُ أدْنَى انْتِسابٌ إلى المُنَاظَرَةِ[٦]، لأَنَّه

يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ بِدْعَةٌ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ أَيِ: الزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَفْظَةٌ لَمْ تَتَوَاتَرْ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - زَاعِمًا قُرْآنِيَّتَهَا لِحَوْمَةِ الْقِرَاءَةِ بِالشَّوَاذِّ، وَإِنْ صَحَّتْ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ - لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ فِي حُكْمِ الْخَبَرِ لَا الْقُرْآنِ فَلاَ تُذْكَرُ إِلَّا لِبَيَانِ تَفْسِيرٍ، أَوْ زِيَادَةِ حُكْمٍ، فَمَنْ أَتَى بِهَا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنٌ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ كَمَا عَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ زَادَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَشْمَلُهُ اللَّعْنُ لِفِسْقِهِ، بَلْ كُفْرِهِ إِنِ اسْتَبَاحَ مُطْلَقَ الزِّيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ). (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١/١٨٣). ومثله عند المناوي (ت ١٠٢١هـ) في فيض القدير: ٤/٩١.

(١) ينظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني: ١/٣٨٧.

(٢) أي يشهد بفساد احتمال إرادة اشتباه الضاد بالظاء تمييز ابن الجزري للظاءات بذكر بعض كلماتها بعد البيت الذي أورده.

(٣) يقصد: الإمام أبا الخير ابن الجزري، رحمه الله تعالى.

(٤) زيادة يقتضيها سياق النص.

(٥) يقصد: الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي، رحمه الله تعالى.

(٦) هي علم يقتضي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارًا للصواب،

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

اعْتَرَفَ بِنَفْسِه أَنَّ: لِهَذه الدَّعوى دليلٌ ظنيٌّ، واعْتَرَفَ فِي الصِّفَةِ، [٢/و] أَنَّهُ ليسَ لَهَا دَليلٌ ظَنِّيٌّ، فَتَخَالَفَا.

قوله: (وَبِالجُمْلَةِ) أ. هـ: هذا كلامٌ في غَايةِ السُّقُوطِ، لأَنَّا لا نَعْلَمُ أَنَّهم عَرَفُوا كَوْنَ حُروفِ القُرآنِ متواترةً عَنِ الأَئِمَّةِ، لِجَوازِ أَنْ [تَحْصُلَ] (١) لهم المعرفةُ مِنْ تَكَفُّلِ اللهِ، وَمِنْ إِجْمَاعِ المُجْتَهِدينَ على بقاءِ القرآنِ بِلا طَرَيانِ خَلَلٍ إلى يومِ المِيزانِ(٢).

قوله: (أَثْبَتَ التَّواتُرَ فِيْها) أ. هـ: أقولُ: يجوزُ أنْ يكونَ إثباتُ التَّواتُرِ للعَشَرَةِ مبنيًا على مَذْهَبِ الجَصَّاصِ(٣)،

وقد يكون مع نفسه. ينظر: (التعريفات: ص٢٣٢، والكليات: ص٨٤٩).

(١) في الأصل: (يحصل).

(٢) اعتراضات المصنف على القارصي هنا غير مسوَّغة. لأنَّ النقل عن السلف هو الطريق الوحيد لمعرفة القرآن الكريم، ولولا النقل لما وصلنا القرآن، فكيف يمكن أن نعرف أنَّ الله تعالى قد تكفَّل بحفظ القرآن، لولا معرفتنا بالقرآن وآيات القرآن وما ذكره الله فيها؟ وكيف أجمع المجتهدون على حفظ القرآن من الخلل إلى يوم القيامة، لولا القرآن وآياته؟

وفي حقيقة نقل السلف القرآن للخلف، قال الإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، رحمه الله تعالى، في حرز الأماني (البيت ٢٠):

جزى الله بالخيرات عنّا أئمّة
لنا نقلوا القرآن عذبًا وسلسلا

قال ابن القاصح العذري (ت ٨٠١هـ)، رحمه الله تعالى، في شرح البيت: (دعاء لكل من نقل القرآن من الصحابة والتابعين وغيرهم إلينا. قوله: عذبًا وسلسلاً. أي: نقلاً عذبًا لم يزيدوا فيه، ولم ينقصوا منه، ولا حرَّفوا ولا بدَّلوا، وعذوبته أنهم نقلوه إلينا غير مختلط بشيء من الرأي، بل مستندهم فيه النقل الصحيح، والعذب الحلو، والسلسل: السهل الدخول في الحلق). (سراج القاري: ص٨).

وقال الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، رحمه الله تعالى، في شرح البيت: (والمعنى: جزى الله أئمة القراءة الذين نقلوا لنا القرآن نقلاً عذبًا سائغًا، لم يزيدوا فيه كلمة أو حرفًا، ولم ينقصوا منه كلمة أو حرفًا، بل نقلوه بألفاظه وحروفه التي تلقوها عن غيرهم، بالسند الموصول إلى النبي، صلّى الله عليه وسلم). (الوافي في شرح الشاطبية: ص١٥).

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي الحنفي الرازي، المعروف بالجصاص، فاضل من أهل الري، سكن بعداد ومات فيها، وانتهت إليه رئاسة الحنفية. من تصانيفه: أحكام

حيثُ [قَسَّمَ] (١) التَّواتُرَ إلى قِسْمَيْنِ، وجَعَلَ المَشْهُورَ أَحَدَ قِسْمَيهِ(٢). فَظَهَرَ أَنَّ الغَلَطَ صَدَرَ عَمَّنْ لم يَطَّلِع إلى الأقوالِ والمذاهبِ، وَنَسَبَهُ إلى الأَئِمَّةِ(٣).

القرآن، وأصول الفقه، وشرح الجامع الكبير، لمحمد بن الحسن الشيباني، وشرح مختصر الطحاوي، وغيرها. توفي سنة ٣٧٠ للهجرة. ينظر: (الأعلام: ١/ ١٧١، ومعجم المؤلفين: ٢/ ٧).

(١) زيادة يقتضيها سياق النص.

(٢) وسماَّه المستفيض مرةً، وما عليه العمل مرةً، وذلك في مواضع متفرقة من كتابه أحكام القرآن. ينظر مثلاً: ٢/ ١٥٧، ٤٣٧، ٣/ ١٥، وترددت عنده عبارة: (مقبول في حيِّز التواتر) كثيراً.

(٣) جاءَ في حاشية الأصل: (اتفق الأكثرونَ على أنَّ القراءاتِ المشهورةِ منقولةٌ بالنقلِ المتواترِ، وفيه إشكالٌ، وذلك لأنَّا نقولُ: هذه القراءاتُ إما أنْ تكونَ منقولةً بالنقلِ المتواترِ أو لا تكونَ. فإنْ كانَ الأولُ فحينئذٍ ثبتَ بالنقلِ المتواترِ أنَّ اللهَ، تعالى، قد خيَّر المكلَّفينَ بين هذه القراءاتِ، وسوَّى بينها في الجوازِ، وإذا كان كذلكَ كان ترجيحُ بعضِها على بعضٍ واقعًا على خلافِ الحكمِ الثابتِ بالتواترِ، فوجبَ أن يكونَ الذاهبونَ إلى ترجيحِ البعضِ مستوجبينَ للتفسيقِ إنْ لم يلزمْهُم التكفيرُ، لكنَّا نرى أنَّ كلَّ واحدٍ من هؤلاءِ القرَّاء يختصُّ بنوعٍ معيَّنٍ من القراءاتِ، ويحملُ الناسَ عليها، ويمنعُهم من غيرِها، فوجبَ أنْ يلزمَ في حقِّهم ما ذكرناه. وأمَّا إذا قلنا: هذه القراءاتُ ما ثبتتْ بالتواترِ، بل بطريقِ الآحادِ، فحينئذٍ يخرجُ القرآنُ عن كونِه مفيدًا للجزمِ والقطعِ واليقينِ، وذلك باطلٌ بالإجماعِ. ولقائلٍ أن يُجيبَ عنهُ، فيقولَ: بعضُها متواترٌ، ولا خلافَ بين الأُمَّةِ فيهِ، وتجويزُ القراءاتِ بكُلِّ واحدٍ منها، وبعضُها من بابِ الآحادِ، وكونُ بعضِ القراءاتِ من بابِ الآحادِ لا يقتضي خروجَ القرآنِ بِكُلِّيتِهِ عن كونهِ قطعيًا. مفاتيح الغيب، للإمام الرازي). مفاتيح الغيب، للرازي: ١/ ٧٠.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مصادر الدراسة والتحقيق

١. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (ت ١٢٧٧هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٨ هـ –١٩٩٧م.

٣. أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد ١٩٨٩م.

٤. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط٤، مكتبة الإنجلو- المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

٥. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٧. التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت ٨٩٧هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ–١٩٩٤م.

٨. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٩. تبصير أولي الألباب في حكم تقسيم الدين إلى قشور ولباب، محمد إسماعيل،

بيروت (د. ت).
١٠. التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، ط١، مكتبة دار الأنبار – بغداد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م.
١١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة (د. ت).
١٢. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط١، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
١٣. التمهيد في علم التجويد، أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
١٤. تنوير الأفهام لبعض مفاهيم الإسلام، الشيخ محمد أبو شقرة، عمان (د. ت).
١٥. التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، ط١، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت– القاهرة ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
١٦. جمع الجوامع، المعروف بالجامع الكبير، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج – عبد الحميد محمد ندا – حسن عيسى عبد الظاهر، ط٢، الأزهر الشريف، القاهرة – جمهورية مصر العربية ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٧. جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي، الملقب بساجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، ط٢، دار عمار، عمان ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

١٨. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه – كراتشي.

١٩. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، أبو بكر أحمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٥هـ)، تحقيق: عمر عبد الرزاق معصراتي، الجفان والجابي، دمشق ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.

٢٠. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، .. د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٣م.

٢١. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٥هـ)، مكتبة الإرشاد، صنعاء ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٢٢. رسالة في أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).

٢٣. رسالتان في تجويد القرآن، أبو الحسن علي بن جعفر السعيدي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٢٤. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد حسن فرحات، دار ابن كثير، دمشق، سورية، ط١، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

٢٥. زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، بيروت ١٩٧١م.

٢٦. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.

٢٧. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن

القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٨. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا ٢٠١٠ م.

٢٩. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٣٠. سنن الترمذي = الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨م.

٣١. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٢. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣. شرح أصول الحديث، الشيخ داود بن محمد القارصي (ت ١١٦٩هـ)، تحقيق: إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د. ت).

٣٤. شرح التلويح على التوضيح، سعد

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر (د.ت).
٣٥. شرح المقدمة الجزرية: يجمع بين التراث الصوتي العربي القديم والدرس الصوتي الحديث، أ. د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٦. شرح المقدمة الجزرية، عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل، المعروف بـ: طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢١هـ.
٣٧. شرح كافية ابن الحاجب، الشيخ داود بن محمد القارصي (ت ١١٦٩هـ)، دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى باب التوابع، سلام دوشان بشو أحمد، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، بإشراف: أ.د. سهيلة طه محمد، د. عادل صالح علاوي، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.
٣٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د. ت).
٤٠. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسين الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
٤١. الطيوريات: انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ) من أصول: أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت

٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، ط١، مكتبة أضواء السلف، الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٢. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، د. محمد السعران، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٣. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

٤٤. عيون المسائل، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق: د. صلاح الدِّين الناهي، مطبعة أسعد، بَغْدَاد ١٣٨٦هـ.

٤٥. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: براجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٩م.

٤٦. الفرق بين الضاد والظاء، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٧. الفوائد المسعدية في حل الجزرية، عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي (ت ١٠١٧هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٥م.

٤٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، ط١، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ١٣٥٦هـ.

٤٩. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٠. الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥١. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: د. عبد السلام هارون، ط٣، مطبعة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٢. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (ت ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت).

٥٣. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٥٤. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي، الشهير بالمتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، تحقيق: : بكري حياني - صفوة السقا، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٥٥. كيفية أداء الضاد، محمد بن أبي بكر المرعشي، الملقب بساجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٦. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، ط٢، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق ١٤٠٢هـ -

١٩٨٢م.
٥٧. المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت.
٥٨. المجموع في المشهود والمسموع، عاكف زاده الأماسي (ت ١٢٣٢هـ)، إسطنبول (د. ت).
٥٩. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
٦٠. مرآة الأصول بشرح مرقان الأصول، محمد بن فرامرز بن علي الحنفي، المعروف بملا خسرو (ت ٨٨٥هـ)، مطبعة شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول ١٣٢١هـ.
٦١. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٦٢. مرقاة الوصول إلى علم الأصول، محمد بن فرامرز بن علي الحنفي، المعروف بملا خسرو (ت ٨٨٥هـ)، اعتنى به وعلق حواشيه: إلياس قبلان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
٦٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٦٤. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث، القاهرة (د. ت).
٦٥. مصابيح السنة، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء

البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٦٦. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي العلي الخليل، جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م.

٦٧. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، بيروت – دمشق، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٦٨. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ)، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٦٩. معجم المناهي اللفظية، بكر أبو زيد (ت ١٤٢٩هـ)، ط٣، دار العاصمة، الرياض ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٧٠. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، ط١، دار العقبة، قيصري – تركيا ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٧١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٧٢. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤٢٠هـ.

٧٣. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، ط١، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت ١٤١٢هـ.

٧٤. المقاصد الحسنة في بيان كثير من

الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٧٥. المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٦. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت ٩٥٤هـ)، ط٣، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٧. الموسوعة الإسلامية، وقف الديانة التركي، إسطنبول ٢٠٠٠م.

٧٨. الموسوعة الصوفية: أعلام التصوف والمنكرين عليه والطرق الصوفية، د. عبد المنعم الحفني، ط١، دار الرشيد، القاهرة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٩. موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام، مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net

٨٠. موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر (د. ت).

٨١. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، ط٤، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠هـ.

٨٢. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٨٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن

علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، ط٣، مطبعة الصباح، دمشق ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٨٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

٨٥. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، ط٤، مكتبة السوادي للتوزيع ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.